الباب الثاني

صورة عامة في مواد الإعراب و البناء

و لمحة ترجمة الدكتور إبراهيم مصطفى

أ- الكلمة و أنواعها

١- التعريف

و تعريفات الكلمة كثيرة، منها قول الإمام أبي فارس الدحداح إنها الوحدة اللفظية الموضوعية لمعنى مفرد[٣٥]، و قول الشيخ مصطفى الغلاييني إنها لفظ يدل على معنى مفرد[٣٦]، و قول السيد أحمد الهاشمي إنها اللفظ المفرد الدال على معنى[٣٧].

فبالاضافة إلى هذه التعريفات توجد كلمات "لفظ" و "مفرد" و "معنى"، و اللفظ هو مجموعة الحروف الهجائية شفهية كانت أو تحريرية. و المفرد هو ما يتلفظ به مرة واحدة لو كان يدل على متعدد كمرأة و نساء. و هذا اللفظ المفرد لها معنى معين في اللغة العربية، و لذلك تعرف الكلمة بـ"لفظ مفرد يدل على معنى معين"

٢- أنواع الكلمة

و أنواع الكلمة ثلاثة: اسم و فعل و حرف. و سيأتى بيانها بعد قليل.

أ- الاسم

الاسم لغة ما دل على مسمى، و اصطلاحاً هو ما دل بنفسه على معنى مستقل بالفهم غير مقترن وضعا بزمن من الأزمان الثلاثة (الماضي و المستقبل و الحال)[٣٨].

---

[٣٥] أبو فارس الدحداح، *شرح ألفية ابن مالك*، (الرياض: مكتبة العبيكات، ٢٠٠٧)، ص. ٣.

[٣٦] الشيخ مصطفى الغلاييني، *جامع الدروس العربية*، ...، ص. ٨.

[٣٧] السيد أحمد الهاشمي، *القواعد الأساسية للغة العربية*، ...، ص. ٨.

و المفهوم من هذا التعريف أن الاسم هو كلمة لها معنى في نفسها ولا يقترن بزمن. و خرجت منها أربعة الأشياء كما ذكره السيد أحمد الهاشمي[٣٩]، وهي:

- ما يدل على معنى مقترن بالزمن التزاما لا بحسب الوضع كما في اسم الفاعل، و اسم المفعول، و المصدر، و الصفة المشبهة، و اسم التفضيل، و أمثلة المبالغة، نحو: فاهم، و مفهوم. فقد عرضت عليه الدلالة على الزمان لمشاركته الفعل المقترن بالزمن (فهم و يفهم و افهمْ)
- اسم الفعل كلفظة "شتان" التى بمعنى "افترق" الذى هو فعل ماض عرضت علسه الدلالة على الزمان من هذا الفعل الذى هو بمعناه، فتكون الدلالة الوضعية لمسماه لا له.
- ما يدل على نفس الزمان مطابقة، لا على معنى مقترن به، نحو: أمس، و اليوم، و الآن، من ظروف الزمان.
- ما يدل على معنى مقترن بمطلق زمن لا بزمن مخصوص من الأزمنة الثلاثة السابقة، نحو: الصبوح (الشرب أول النهار) و الغبوق (الشرب آخر النهار) و القيل (الشرب وسط النهار). فمعناها مقترن بمطلق زمن، لا بقيد كونه ماضياً ولا حالاً ولا استقبالاً.

و علامته خمسة الجر إما أن يدخل عليه حرف الجر و إما بالإضافة أو بالتوابع و التنوين و النداء و دخول "ال" و الإسناد، و جمعها ابن مالك في نظمه: ﴿بالجر و التنوين و الندا و ال * و مسند للاسم تمييز حصل﴾[٤٠].

- الجر يختص بالاسم فالكلمة المجرورة بالحرف أو بالإضافة أة بالتبعية لا تكون إلا اسماً. نحو: ﴿وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوْجِ، وِ الْيَوْمِ الْمَوْعُوْدِ، وَ شَاهِدٍ وَ مَشْهُوْدٍ﴾.[٤١]

---

[٣٨] نفس المرجع، ص. ١١.

[٣٩] نفس المرجع، ص. ١٢.

[٤٠] أبو فارس الدحداح، شرح *ألفية ابن مالك*، ...، ص. ٤.

- التنوين هو نون ساكنة زائدة، تلحق أواخر الأسماء لفظاً، و تفارقها خطا و وقعا[٤٢]. نحو: ﴿ إِنَّا أَنزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾[٤٣].
- ال قد تدل عل المعرفة و تدخل على اسم النكرة. نحو: ﴿ التَّائِبُوْنَ العَابِدُوْنَ الحَامِدُوْنَ السَّائِحُوْنَ الرَّاكِعُوْنَ السَّاجِدُوْنَ. . . ﴾[٤٤].
- و الاسناد علامة معنوية للاسم، و هو أن تنسب إلى الاسم حكما تحصل به الفائدة، بأن يكون مبتدأ أو فاعلاً[٤٥]. نحو: ﴿ لِلرِّجَالِ نَصِيْبٌ مِمَّا تَرَكَ الوَالِدَانِ وَالأَقْرَبُوْنَ. . . ﴾[٤٦].

ب- الفعل

الفعل لغة ما دل على الحدث، و اصطلاحاً ما دل بنفسه على حدث مقترن وضعا بأحد الأزمنة الثلاثة (الماضي و الحال و المستقبل)[٤٧]. ولذلك ينقسم الفعل باعتبار زمنه إلى ماض ومضارع وأمر.

و علامته خمسة: دخول "قد" و "السين" و "سوف" و تاء التأنيث الساكنة و ضمير الفاعل و نون التوكيد.

- إن دخلت "قد" على الماضي فهي بمعنى التحقيق، نحو ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا ﴾[٤٨]، و إن دخلت على المضارع فهي بمعنى التقليل غالباً، نحو قد يصدق الكذوب. و قد تكون التحقيق

---

[٤١] البروج: ١-٣.

[٤٢] الشيخ مصطفى الغلاييني، *جامع الدروس العربية*، ...، ص. ٨.

[٤٣] يوسف: ٢.

[٤٤] التوبة: ١١٢.

[٤٥] السيد أحمد الهاشمي، *القواعد الأساسية للغة العربية*، ...، ص. ١٣.

[٤٦] النساء: ٧.

[٤٧] السيد أحمد الهاشمي، *القواعد الأساسية للغة العربية*، ...، ص. ١٤.

[٤٨] الشمس: ٩.

عند دخوله على المضارع إن دل سياق الكلام على ذلك[٤٩]، نحو ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾[٥٠].

- السين و سوف حرفا الاستقبال مختصان بالمضارع، غير أن السين للمستقبل القريب و سوف للمستقبل البعيد[٥١]. نحو: سيأتى أخوها بعد قليل، سوف يرجع أبوه بعد سنتين.
- تاء التأنيث الساكنة التى تكون أصالة و لا يُضرّ تحريكها لعارض[٥٢]. نحو قرأت التلميذة.
- ضمير الفاعل هو ضمير تكون فاعلاً فى الفعل الماضي، نحو كتبت الدرس (للمتكلم أو المخاطب).
- نون تدل على التوكيد، نحو يدرسنّ أحمد العربية.

ج- الحرف

الحرف هو ما يدل على معنى بواسطة غيره. و علامته عدم قبوله شيئاً من علامات الاسم ولا من علامات الفعل[٥٣].

و أنواعه ثلاثة[٥٤]:

- ما يختص بالأسماء فيعمل فيها أي يكون عاملاً فيها. نحو: ذهب التلاميذ إلى المدرسة.
- ما يختص بالأفعال فيعمل فيها. نحو: ﴿لم يلد و لم يولد﴾[٥٥].
- ما يشترق بينهما فلا يعمل شيئاً. نحو: هل هو مدرس؟، هل تعرف هذا الولد؟.

---

[٤٩] طاهر يوسف الخطيب، *المعجم المفصل في الإعراب*، (إندونيسيا: الحرمين، دون سنة)، ص. ٣٢٤.

[٥٠] النور: ٦٤.

[٥١] الشيخ مصطفى الغلاييني، *جامع الدروس العربية*، ...، ص. ١٠.

[٥٢] السيد أحمد الهاشمي، *القواعد الأساسية للغة العربية*، ...، ص. ١٤.

[٥٣] نفس المرجع، ص. ١٩.

[٥٤] نفس المرجع.

[٥٥] الإخلاص: ٣.

ب- الإعراب والبناء

١- التعريف

أما الإعراب لغة فهو الإبانة والبيان والإفصاح وأن لا تلحن في الكلام والردّ[٥٦]. وأما الإعراب عند النحات فتعدد تعريفه، وقال الجمهور إنه تغيير أحوال أواخر الكلمات لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً[٥٧]. والمفهوم أن حقيقة الإعراب تغيير الحركات في أواخر الكلمات العربية، وهذا التغيير بسبب دخول العوامل المختلفة عليها. مثاله: ما أحسن محمد. وهذه الجملة لها معانى متعددة حيث تعدد إعرابها. إذا قُرأت "ما أحسنَ محمداً" بنصب "أحسن" ونصب "محمد" فيكون معناها تعجباً. وإذا قرأت "ما أحسنُ محمدٍ ؟" برفع "أحسن" وجر "محمد" فيكون معناها استفهاما. وإذا قرأت "ما أحسنَ محمدٌ" بنصب "أحسن" ورفع "محمد" فيكون معناها نفيا.

وقد ذُكر في تعريف الإعراب أنه قد يكون لفظا أي ظاهرًا ومقدرًا، والمراد بالإعراب الظاهر هو ما لا يمنع من النطق به مانع، نحو: حضر صالحٌ، وضربتُ صالحاً، ونظرتُ إلى صالحٍ. ويقع أيضاً في الفعل الصحيح الآخر، نحو: يدرسُ صالحٌ. وأما المراد بالإعراب المقدر فهو ما يمنع من التلفظ به مانع[٥٨]، نحو: يرضى الفتى، ويدعو المسلمون وغير ذلك.

وأما البناء فهو لزوم آخر الكلمة حالةً واحدةً وإن اختلفت العوامل التى تسبقها فلا تؤثر فيها العوامل المختلفة[٥٩]، وهو ضد الإعراب. وفي المبنيات إعراب يُسمّى إعراباً محلياً، نحو: هذا مكتب. "هذا" اسم الإشارة مبني بالفتحة في محل رفع لأنه مبتدأ.

---

[٥٦] السيد محمد مرتضى بن محمد الحسيني الزبيدي، *تاج العروس من جواهر القاموس* م. ٢، ...، ص. ٢١٠.

[٥٧] السيد أحمد الهاشمي، *القواعد الأساسية للغة العربية*، ...، ص. ٢٣.

[٥٨] نفس المرجع.

[٥٩] الشيخ مصطفى الغلاييني، *جامع الدروس العربية*، ...، ص. ١٤.

٢- علامات الإعراب

و تنقسم الإعراب إلى أربعة أقسام هي رفع و نصب و خفض أو جرّ و جزم. فالرفع و النصب يشتركان بين الأسماء و الأفعال، و يختص الجر بالأسماء ، و لا تدخل في الجزم إلا الأفعال. و الإعراب يشترك بين الأسماء و الأفعال فقط، و لا يشترك في الحروف لأنها مبنية أبداً[٦٠]. و لكل أنواعه علامات، و هي:

أ- الرفع

للرفع أربع علامات هي الضمة و هي الأصل و الواو و الألف و النون[٦١].

فأما الضمة فتكون علامة للرفع أصالة في أربعة مواضع: في الاسم المفرد نحو: أنا طالبٌ، و جمع التكثير نحو: لي كتبٌ كثيرة، و جمع المؤنث السالم و الملحق به نحو: حضرت الطالباتُ، و الفعل المضارع الذى لم يتصل آخره بشيء نحو أذهبُ مع صديقى.

و أما الواو فتكون علامة للرفع نيابة عن الضمة في موضعين: في جمع المذكر السالم و الملحق به نحو: فرح المسلمون و في الأسماء الستة (أب، أخ، حم، ذو، فم، هن) نحو: جلس أبوك.

و أما الألف فتكون علامة للرفع نيابة عن الضمة في المثنى و الملحق به نحو: قام الطالبان أمام الفصل.

و أما النون فتكون علامة للرفع نيابة عن الضمة في الأفعال الخمسة يعنى الفعل المضارع المتصل به ضمير تثنية أو جمع أو ياء المؤنثة المخاطبة (بصغة يفعلون، تفعلون، يفعلان، تفعلان، تفعلين) نحو: الطلاب يدرسون العربية[٦٢].

---

[٦٠] السيد أحمد الهاشمي، *القواعد الأساسية للغة العربية*، ...، ص. ٢٤.

[٦١] نفس المرجع، ص. ٣٧.

[٦٢] نفس المرجع، ص. ٣٨.

ب- النصب

و للنصب خمس علامات هي الفتحة و هي الأصل و الألف و الكسرة و الياء و حذف النون[٦٣] .

فأما الفتحة فتكون علامة للنصب أصالة في ثلاثة مواضع: في الاسم المفرد نحو: أكلت حبزاً، و جمع التكثير نحو: أرسل الله رسلاً، و الفعل المضارع الذى لم يتصل آخره بشيء نحو أريد أن أرجعَ .

و أما الألف فتكون علامة للنصب نيابة عن الفتحة في الأسماء الستة نحو: أكرم ذا الفضل .

و أما الكسرة فتكون علامة للنصب نيابة عن الفتحة في جمع المؤنث السالم و الملحق به نحو: خلق الله السموات .

و أما الياء فتكون علامة للنصب نيابة عن الفتحة في موضعين: في المثنى و الملحق به نحو: حملت كتابين، و جمع المذكر السالم نحو: رأيت المسلمين .

و أما حذف النون فتكون علامة للنصب نيابة عن الفتحة في الأفعال الخمسة نحو: الولدان يريدان أن يذهبا إلى المسجد[٦٤] .

ج- الخفض

و للخفض ثلاث علامات هي الكسرة و هي الأصل و الفتحة و الياء[٦٥] .

---

[٦٣] نفس المرجع.

[٦٤] نفس المرجع.

[٦٥] نفس المرجع، ص. ٣٩.

فأما الكسرة فتكون علامة للخفض أصالة في ثلاثة مواضع: في الاسم المفرد المنصرف نحو: الطلاب في الفصلِ، و جمع التكثير المنصرف نحو: نظرت إلى كتبٍ في المكتبة، و جمع المؤنث السالم و الملحق به نحو: بحث المدرس عن الطالباتِ.

و أما الياء فتكون علامة للخفض نيابة عن الكسرة في ثلاثة مواضع: في الأسماء الستة نحو: جلست ليلى مع أبيها، و المثنى و الملحق به نحو: أحتاج إلى قلمين، و جمع المذكر السالم و الملحق به نحو: إن الله مع الصابرين.

و أما الفتحة فتكون علامة للخفض نيابة عن الكسرة في الاسم الممنوع من الصرف مفردا كان أو جمعا[٦٦]. نحو ﴿ و أَوْحَيْنَا إِلَى إِبْرَاهِيْمَ وَ إِسْمَاعِيْلَ ﴾[٦٧] و ﴿يَعْلَمُوْنَ لَهُ مَا يَشَاءُ مِنْ مَحَارِيْبَ وَ تَمَاثِيْلَ ﴾[٦٨].

د- الجزم

و للجزم علامتان هما السكون و هو الأصل و الحذف و هو نائب عن السكون[٦٩].

فأما السكون فيكون علامة للجزم أصالة في الفعل المضارع الصحيح الآخر الذى لم يتصل آخره بشيء نحو: لم يلد و لم يولد[٧٠].

و أما الحذف فيكون علامة للجزم نيابة عن السكون في الفعل المضارع المعتل الآخر نحو: لا تجرِ يا ولد !، و في الأفعال الخمسة التي تجزم بحذف النون نيابة عن السكون[٧١] نحو: الطلاب لم يفهموا الدرس.

---

[٦٦] نفس المرجع.

[٦٧] النساء: ١٦٣.

[٦٨] سَبَأ: ١٣.

[٦٩] السيد أحمد الهاشمي، *القواعد الأساسية للغة العربية*، ...، ص. ٣٩.

[٧٠] الإخلاص: ٣.

[٧١] السيد أحمد الهاشمي، *القواعد الأساسية للغة العربية*، ...، ص. ٣٩.

و جدوال علامات الإعراب الأصلية و الفرعية الذى يقدمه الباحث لاختصار تلك العلامات الكثيرة كما يلى:

جدوال علامات الإعراب الأصلية و الفرعية

حالة الإعراب/النوع	الرفع	النصب	الخفض	الجزم
الاسم المفرد	الضمة	الفتحة	الكسرة	–
جمع التكثير	الضمة	الفتحة	الكسرة	–
جمع المؤنث السالم	الضمة	الكسرة	الكسرة	–
الفعل المضارع الذى لم يتصل آخره بشيء	الضمة	الفتحة	–	السكون
المثنى	الألف	الياء	الياء	–
جمع المذكر السالم	الواو	الياء	الياء	–
الأسماء الستة	الواو	الألف	الياء	–
الاسم الممنوع من الصرف	الضمة	الفتحة	الفتحة/الكسرة	–
الأفعال الخمسة	النون	حذف النون	–	حذف النون
الفعل المضارع المعتال الآخر	الضمة المقدرة	الفتحة المقدرة	–	حذف حرف العلة

عُرف مما تقدم أن علامات الإعراب أربع عشرة علامة. أربع منها أصول، و هي الضمة للرفع و الفتحة للنصب و الكسرة للخفض و السكون للجزم. و عشر منها فروع نائبة عن هذه الأصول: ثلاث منها تنوب عن الضمة، و أربع منها تنوب عن الفتحة، و اثنان منها تنوبان عن الكسرة، و واحدة منها تنوب عن السكون.

و عُرف أيضاً مما تقدم أن النيابة عن تلك الأصول وقعت في سبعة المواضع:

١) الاسم الممنوع من الصرف

فإنه يجر بالفتحة نيابة عن الكسرة إلا إذا أضيف أو كان مقرونا بـ"ال" فيجر بالكسرة. و سيشرحه الباحث بعد هذا.

و المراد بما لا ينصرف هو الاسم الذى لا يجوز أن يلحقه تنوين و لا كسرة[٧٢]، كـ"أحمدُ" و "عثمانُ". و سبب منعها هو دخول علة أو علتين من علل صرفية. فجمع الناظم هذه العلل في نظمه: ﴿ اِجْمَعْ وَزِنْ عَادِلاً أُنِّثْ بِمَعرِفَةٍ * رَكِّبْ وَزِدْ عُجْمَةً فَالْوَصْفُ قَدْ كَمُلَ ﴾[٧٣]. و "اجمع" بمعنى صيغة منتهى الجموع، و "زن" بمعنى وزن الفعل، و "عادلا" بمعنى وصف و علمية، و "أنث" بمعنى ألف التأنيث الممدودة و المقصورة، و فيه معنى التأنيث اللفظي و المعنوي، و "ركب" بمعنى التركيب المزجي، و "زد" بمعنى زيادة الألف و النون، و "عجمة" بمعنى أعجم أي غير عرب، و الوصف بمعنى الصفة[٧٤].

و بالإضافة إلى هذه العلل المذكورة فينقسم إلى نوعين: نوع يمنع لسبب واحدة و نوع يمنع لسببين.

أ- الممنوع لسبب واحد

و الممنوع من الصرف لسبب واحد هو كل اسم كان في آخره ألف التأنيث الممدودة أو المقصورة أو كان على وزن منتهى الجموع (مفاعل، مفاعيل)[٧٥]. نحو: صحراءُ (ألف التأنيث الممدودة) و حُبلى (ألف التأنيث المقصورة) و مساجد و مصابيح. و لا يشترط فيما كان على وزن

---

[٧٢] الشيخ مصطفى الغلاييني، *جامع الدروس العربية*، ...، ص. ٢٨١.

[٧٣] الشيخ محمد بن صالح العثيمين، *شرح الآجرومية*، (بيروت: المكتبة العلمية، ٢٠٠٣)، ص. ٨٧.

[٧٤] نفس المرجع، ص. ٨٨.

[٧٥] الشيخ مصطفى الغلاييني، *جامع الدروس العربية*، ...، ص. ٢٨١.

منتهى الجموع أن يكون جمعا، بل كل اسم جاء على هذه الصيغة و إن كان مفردا فهو ممنوع من الصرف. نحو: سراويل، طباشير.

ب- الممنوع لسببين

و الممنوع من الصرف لسببين إما علَم و إما صفة.

١- العلم

و يمنع العلم من الصرف في سبعة مواضع[٧٦]:

- أن يكون علما مؤنثا، سواء أكان مؤنثا بالتاء مثل: فاطمة و حمزة، أم مؤنثا معنويا مثل: سعاد و زينب.
- أن يكون علما أعجميا زائدا على ثلاثة أحرف، مثل: إبراهيم و إسماعيل.
- أن يكون علما موازنا للفعل مثل: يزيد و أحمد.
- أن يكون علما مركبا تركيب مزجي غير مختوم بـ "وَيْهِ"، مثل: بعلبك و حَضْرَمَوْت.
- أن يكون علما مزيدا فيه الألف و النون، مثل: عثمان و سليمان.
- أن يكون علما معدولا بأن يكون على وزن "فُعَل" فيقدر معدولا على وزن "فاعل"، مثل: عمر و زُفَر.
- أن يكون علما مزيدا في آخره ألف للإلحاق، مثل: أرطى و ذِفرى.

٢- الصفة

تمنع الصفة من الصرف في ثلاثة مواضع[٧٧]:

---

[٧٦] نفس المرجع، ص. ٢٨٢.

[٧٧] نفس المرجع، ص. ٢٨٦.

- أن تكون صفة أصلية على وزن "أَفْعَل" مثل: أحمر و أفضل، و يشترط فيها ألاّ تؤنث بالتاء، فإن أنثت بها لم تمنع، مثل: أرملٌ و مؤنثه أرملةٌ.
- أن تكون صفة على وزن "فعلان" مثل: عطشان و سكران، و يشترط في متعها ألاّ تؤنث بالتاء، فإن أنثت بها لم تمنع، مثل: سيفانٌ بمعنى طويل.
- أن تكون صفة معدولة، و ذلك بأن تكون الصفة معدولة عن وزن آخر. و يكون العدل مع الوصف في موضعين هما الأعداد على وزن "فُعال" أو "مفعَل"، مثل: أحاد و موحد و ثناء و مثنى، و "أخر" في قول الله تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [٧٨].

٢) جمع المؤنث السالم و الملحق به

و هو ما دل على أكثر من اثنتين بزيادة ألف و تاء في آخره [٧٩]. فإنه ينصب بالكسرة نيابة عن الكسرة.

و يُجمع هذا الجمع في خمسة المواضع [٨٠]:

- ما ختم بالتاء مطلقا سواء كان علما لمؤنث مثل: فاطمات أو لمذكر مثل: طلحات، أو كان غير علم مثل: علامات.
- ما ختم بألف مقصورة أو ممدودة مثل: ذكريات من ذكرى (ألف مقصورة)، و سماوات من سماء (ألف ممدودة).
- أعلام المؤنث التى لا علامة فيها، مثل: زينبات و هندات.
- وصف المذكر غير العاقل، مثل: أيام معدودات و جبال راسيات.

---

[٧٨] البقرة: ١٨٤.

[٧٩] السيد أحمد الهاشمي، *القواعد الأساسية للغة العربية*، ...، ص. ٤١.

[٨٠] الدكتور أمين علي السيد، في *علم النحو* ج. ١، (القاغرة: دار المعارف، ١٩٨٧)، ص. ٧٨.

- مصغر المذكر غير العاقل، مثل: دُرَيهمات.

ويُلحَق بجمع المؤنث السالم في إعرابه أولات وبنات وما سمي به منه مثل: بركات وعرفات وأذرعات. ز فيه ثلاثة أعارب: إعرابه كما كان قبل التسمية، ويجوز فيه حينئذ التنوين وعدمه، و قد يعرب إعراب الاسم الغير المنصرف[٨١]، مثل: مررت ببركاتَ.

٣) الفعل المضارع المعتال الآخر

فهو ما آخره حرف من حروف علة[٨٢]: الأولى ألف مثل يسعى، و الثانية واو مثل يدعو، و الثالثة ياء مثل يرتقي. و إنه يجزم بحذف آخره نيابة عن السكون.

٤) المثنى و الملحق به

فإنه يرفع بالألف نيابة عن الضمة و ينصب و يجر بالياء نيابة عن الفتحة و الكسرة و المثنى هو كل اسم دلّ على اثنين أو اثنتين بزيادة ألف و نون رفعا و ياء و نون نصبا و جرا على آخره. و كل اسم معرب اختلّ فيه شيء من شروط المثنى، و كان بصورته فهو ملحق به في إعرابه[٨٣].

و شروط المثنى ثمانية[٨٤]:

- أن يكون اسما معربا، فلا يثنى المبني.
- أن يكون مفردا، فلا يثنى المثنى و لا جمع المذكر السالم و لا الجمع الذى لا نظير له في الآحد.
- التنكير، فلا يثنى العلم الباقي على علميته بل ينكر ثم يثنى مقرونا بـ"ال" أو ما يفيد فائدتها، مثل: جا الزيدان و يا زيدان.

---

[٨١] السيد أحمد الهاشمي، *القواعد الأساسية للغة العربية*، ...، ص. ص.٤٢.

[٨٢] نفس المرجع، ص. ٥٠.

[٨٣] نفس المرجع، ص. ٤٣.

[٨٤] الدكتور أمين علي السيد، *في علم النحو* ج. ١، ...، ص. ٦٧.

- عدم التركيب، فلا يثنى المركب تركيبا اسناديا مثل: جاد المولى زلا مزجيا مثل: سيبويه .
- اتفاق اللفظين، مثل: الأبوان (للأب و الأم)
- اتفاق المعنى، فلا يجوز أن تثنى لفظا تريد به معنيين أو تريد به الحقيقة و المجاز . مثل: القلم أحد اللسانين .
- ألا يستغنى بتثنية غيره عن تثنيته، مثل: سواء (فلا يقال سواآن إلا قليلا)
- أن يكون له مماثل في الوجود، مثل: القمرين .

5) جمع المذكر السالم و الملحق به

و هو اسم معرب ينوب عن ثلاثة فأكثر و يُغنى عن عطف المفردات المتماثلة في المعنى، و يزاد في آخره واو و نون في حالة الرفع و ياء و نون في حالة نصب و جر[٨٥] . فإنه يرفع بالواو نيابة عن الضمة و ينصب و يجر بالياء نيابة عن الفتحة و الكسرة .

و يشترط في الذى يجمع هذا الجمع أن يكون علما أو صفة . فلا يجمع ما كان من الأسماء غير علم و صفة، مثل: رجل . فالعلم يشترط فيه أن يكون لمذكر عاقل، خاليا من تاء التأنيث و من التركيب، و من الإعراب بحرفين . مثل: صالح، حامد . و الصفة يشترط فيها أن تكون لمذكر عاقل، خالية من التاء قابلة لها في التأنيث، أو دالة على التفضيل[٨٦] . مثل: كاتب، أكبر .

و يلحق بهذا الجمع أربعة أنواع[٨٧]:

- أسماء جموع، و هي أُلُو، عالمون، عشرون إلى عشرين .
- جموع تكسير، مثل: بنون، حرون، سنون .

---

[٨٥] أبو فارس الدحداح، *شرح ألفية ابن مالك*، ...، ص. ٢٠ .

[٨٦] السيد أحمد الهاشمي، *القواعد الأساسية للغة العربية*، ...، ص. ٤٦ .

[٨٧] نفس المرجع، ص. ٤٧ .

- جموع تصحيح لم تستوف شروط جمع المذكر السالم، مثل: أهلون، وابلون. و هما ليسا علمين و لا صفتين.
- ما سمي به من هذا الجمع، مثل: عابدون، عليّون.

٦) الأسماء الستة

و هي: أب و أخ و حم و فو و ذو و هَنُ (كناية، و معناه شيء). فإنها ترفع بالواو نيابة عن الضمة و تنصب بالألف نيابة عن الفتحة و تجر بالياء نيابة عن الكسرة.

و لا تعرب الأسماء الستة هذا الإعراب إلا بشروط. و هذه الشروط منها ما يشترط في كلها، و منها ما يشترط في بعضها. فأما الشروط التى تشترط كلها[٨٨] هي:

- أن تكون مفردة، فلو ثنيت أعربت إعراب المثنى نحو أبواك رِبياك، ولو جمعت جمع مذكر سالما أُعربت إعرابه نحو هؤلاء أبون و أخون، و لو جمعت جمع تكسير أعربت أيضا إعرابه نحو ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُوْنَ إِخْوَةٌ﴾[٨٩].
- أن تكون مكبرة، فلو صغرت أعربت بالحركات الظاهرة نحو رأيت أُبَيّاً.
- أن تكون مضافة، فلو قطعت عن الإضافة أعربت بالحركات الظاهرة نحو له أخ و أخت.
- تكون إضافتها لغير ياء المتكلم، فلو أضيفت إلى ياء المتكلم تُعرب بحركات مقدرة على ما قبل الياء، نحو ذهبت مع أخي.

و أما الشروت التى تختص ببعضها دون بعض[٩٠] ففي الألفاظ الآتية:

---

[٨٨] نفس المرجع، ص. ٤٩.

[٨٩] الحجرات: ١٠.

[٩٠] السيد أحمد الهاشمي، *القواعد الأساسية للغة العربية*، ...، ص. ٥٠.

- كلمة "فو" لا تعرب إعراب الأسماء الستة إلا بشرط أنها خلو آخرها من االميم، فلو اتصلت بها الميم أعربت بالحركات الظاهرة، نحو: نظرت إلى فمٍ حسن.
- كلمة "ذو" لا تعرب إعراب الأسماء الستة إلا بشرطين: أن تكون "ذو" بمعنى صاحب، فإن لم تكن بهذا المعنى يأن تكون موصولة فهي مبنية نحو جاء ذو قوم. و أن يكون الذى تضاف إليه اسم جنس ظاهرا غير وصف نحو ذو العقل يشقى في النعيم بعقله.
- كلمة "هن" أفصح فيها النقص أي حذف لامها، و إعرابها بالحركات الظاهرة على النون (و قليل فيها الإتمام و إعرابها بالحروف) نحو: ظهر هنوك.

٧) الأفعال الخمسة

فهي كل فعل مضارع اتصلت به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة (يفعلان، تفعلان، يفعلون، تفعلون، تفعلين)[٩١]. و إنها ترفع بثبوت النون نيابة عن الضمة و تنصب و تجزم بحذفها نيابة عن الفتحة و السكون.

٣- بيان العامل و المرفوعات و المنصوبات و المجرورات

العامل لغة المؤثّر و اصطلاحا ما أوجب كزن آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب. و أما المعمول لغة المتأثر و اصطلاحا ما وُجد فيه أثر العامل لفظا أو تقديرا أو محلا[٩٢].

و العامل قسمان، لفظي و معنوي.

أ- العامل اللفظي

[٩١] إبراهيم شمس الدين، *مرجع الطلاب في الإعراب*، (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠١٢)، ص. ٨.

[٩٢] السيد أحمد الهاشمي، *القواعد الأساسية للغة العربية*، ...، ص. ٥٥.

و هو ما يُنطَق به "حقيقة" كلفظ ظهر، مثل: ظهر الحق، أو "حقما" كعامل الظرف و الجار و المجرور[٩٣] مثل: أخوك عندك، في البيت.

و أنواع العوامل اللفظية كثيرة كالفعل و شبهه (من اسم الفاعل، و اسم المفعول، و الصفة المشبهة، و المصدر)، و المضاف (فإنه يجر المضاف إليه)، و المبتدأ (فإنه يرفع الخبر) و غير ذلك.

ب- العامل المعنوي

هو ما لا يكون للسان فيه حظ. و هو نوعان[٩٤]:

- الابتداء، و هو خُلوّ الاسم من العوامل اللفظية للإسناد. نحو: العلم نافع، فالعلم مبتدأ مرفوع بالابتداء.
- التجرد، و هو تجريد الفعل المضارع عن الناصب و الجازم. نحو: يذهب أحمد، فيذهب فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب و الجازم.

و ظهرت من هذه العوامل المعرباتُ، و هي المرفوعات و المنصوبات و المجرورات.

١) المرفوعات

و المرفوعات تسعة، و هي:

- الفاعل: هو المسند إليه بعد فعل تام أو شبهه[٩٥]. نحو: حضر الأستاذُ.
- نائب الفاعل: هو الاسم المرفوع الذى تقدمه فعل متصرف مبني للمجهول أو شبهه و حل محل الفاعل بعد حذفه[٩٦]. نحو: ﴿ خُلِقَ الإِنْسَانُ ضَعِيْفاً ﴾[٩٧].

---

[٩٣] نفس المرجع، ص. ٥٥.

[٩٤] نفس المرجع، ص. ٥٦.

[٩٥] الشيخ مصطفى الغلاييني، *جامع الدروس العربية*، ...، ص. ٢٩٥.

[٩٦] السيد أحمد الهاشمي، *القواعد الأساسية للغة العربية*، ...، ص. ٩٣.

[٩٧] النساء: ٢٨.

- المبتدأ: هو الاسم الصريح المجرد عن العوامل اللفظية مع كونه مخبرا عنه أو وفقا مكتفيا بمرفوعه[٩٨] . نحو: أحمد يصلى .
- الخبر: هو ما أسند إلى المبتدأ، و هو الذى تتم به مع المبتدأ فائدة. نحو: الله واحد .
- اسم كان و أخواتها . و عملها هو أن ترفع إسمها و تنصت خبرها، نحو: كان زيدٌ قائما . و أخواتها هي أمسى، أصبح، أضحى، ظلّ، بات، صار، ليس، ما زال، ما انفك، ما فتئ، ما برح، ما دام.
- خبر إنّ و أخواتها . و عملها هو أن تنصب اسمها و ترفع خبرها، نحو: إن فاطمة مدرسةٌ . و أخواتها هي إنّ، أنّ، كأنّ، لكنّ، ليت، لعل .
- خبر "لا" النافية للجنس . و هي تدل على نفي الخبر عن جميع أفراد الجنس الواقع بعدها على سبيل التنصيص، لا على سبيل الاحتمال[٩٩] . نحو: لا إله إلا الله . و تعمل "لا" عمل "إن" .
- الفعل المضارع الذى لم يتصل آخره بشيء، و قد تقدم شرحه .
- التابع للمرفوع: هو ما يتبع ما قبله في إعرابه فيُرفع أو ينصب أو يجر أو يجزم بسبب رفع ما قبله أو نصبه أو جره أو جزمه . و أنواعه هي النعت و التوكيد و البدل و العطف . نحو: هو طالبٌ ماهرٌ .

٢) المنصوبات

[٩٨] الشيخ خالد بن عبد الله الأزهاري، *شرح التصريح على التوضيح م. ١*، (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠١١)، ص. ١٨٩.
[٩٩] السيد أحمد الهاشمي، *القواعد الأساسية للغة العربية*، ...، ص. ١٣٢.

و من المنصوبات هي المفعول به و المفعول المطلق و المفعول فيه و المفعول لأجله و المفعول معه و الحال و التمييز و المستثنى و المنادى و خبر كان و أخواتها و خبر الحروف المشبهة بليس و خبر كاد و أخواتها و اسم إنّ و أخواتها و اسم لا التى لنفي الجنس و التابع للمنصوب[١٠٠].

- المفعول به: هو ما وقع عليه الفعل[١٠١]. نحو وجدت قلما.
- المفعول المطلق: هو مصدر يوتى به لتأكيد عامله أو بيان نوعه أو عدده[١٠٢]. نحو ﴿ وَكَلَّمَ اللهُ مُوْسَى تَكْلِيْماً ﴾[١٠٣].
- المفعول فيه: هو الاسم الدال على الزمان أو المكان الذى يقع فيه الحدث[١٠٤]، نحو جئت صباحاً.
- المفعول لأجله: هو مصدر قلبي يعلِّل به حدث اتحد معه في الفاعل و الزمان[١٠٥]. نحو قام زيد إجلالا لمحمد.
- المفعول معه: هو اسم منصوب يقع بعد واو بمعنى "مع" مسبوعة بجملة ليدل على أمر حصل بمصاحبته أي معه[١٠٦]. نحو سِرتُ و النهرَ أي مع النهر.
- الحال: هو اسم منصوب وصف فضلة يُذكَر لبيان هيئة الاسم الذى يكون الوصف له[١٠٧]. نحو جاء الصديق باسما.

---

[١٠٠] نفس المرجع، ص.١٤٩.

[١٠١] الإمام جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، *شرح قطر الندى و بل الصدى*، (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠١١)، ص. ١٨٩.

[١٠٢] السيد أحمد الهاشمي، *القواعد الأساسية للغة العربية*، ...، ص. ١٥٤.

[١٠٣] النساء: ١٦٤.

[١٠٤] الدكتور محمد خير الحلواني، *الواضح في النحو*، (القاهرة: دار المأمون للتراث، ٢٠٠٨)، ص. ٢٢٥.

[١٠٥] نفس المرجع، ص. ٢٣٥.

[١٠٦] أبو فارس الدحداح، *شرح ألفية ابن مالك*، ...، ص. ٢٠٢.

- التمييز: هو اسم نكرة منصوب بمعنى "من" يُذكَر لتفسير المقصود من اسم سابق يصلح لأن يراد به أشياء كثيرة[١٠٨] . نحو ﴿ رَأَيتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً ﴾[١٠٩] .
- المستثنى: هو إخراج ما بعد "إلا" أو إحدى أخواتها من أدوات الاستثناء من حكم ما قبله[١١٠] . نحو جاء التلاميذ إلا عليا . و أخوات "إلا" هي غير، سوى، خلا، عدا، حاشا، ليس، لا يكون .
- المنادى: هو اسم يقع بعد حرف من حرزف النداء[١١١] . نحو يا عبد الله .
- خبر كان و أخواتها و اسم إن و أخواتها لقد سبق ذكرها .
- خبر كاد و أخواتها، و تعمل كاد و أخواتها مثل عمل كان و أخواتها . و أخوات كاد هي أوشك، كرب، عسى، حرى، اخلولق، شرع، أنشأ، عِلق، طفِق، أخذ، هبّ، بدأ، ابتدأ، جعل، قام، انبرى .
- خبر الحروف المشبهة بـ"ليس"، و الحروف المشبهة بـ"ليس" هي ما و لا و لات و إن .
- اسم لا النافية للجنس، و قد سبق ذكرها .
- التوابع بالمنصوبات (النعت و البدل و التوكيد و العطف) .
- و أما نصب الفعل المضارع صحيح الآخر هو إذا دخل عليه حرف من حروف النواسب (أن، لن، كي، كذا، إذن، لام كي، لام جُحُد، حتى، واو معية، فاء الجواب) .

٣) المجرورات

---

[١٠٧] نفس المرجع، ص. ٢١٨.

[١٠٨] السيد أحمد الهاشمي، *القواعد الأساسية للغة العربية*، ...، ص. ١٨١.

[١٠٩] يوسف: ٤.

[١١٠] الشيخ مصطفى الغلاييني، *جامع الدروس العربية*، ...، ص. ٤٣٧.

[١١١] نفس المرجع، ص. ٤٥٠.

ولا يقع الجر إلا في الأسماء. والمجرورات ثلاثة حالات، هي إذا دخل عليها حرف من حروف الجر وتكون مضافا إليه والتابع للجر.

وتنقسم حروف الجر إلى قسمين، هي:

- قسم يدخل على الاسم الظاهر والمضمر وهو من وإلى وعن وعلى وفي واللام وواو الباء وعدا وحاشا.
- قسم يختص بالدخول على الاسم الظاهر وهو رُب ومُذْ ومنذ وحتى والكاف وواو القسم وتاء القسم وكي[١١٢].
- وأما الإضافة فهي نسبة اسم إلى آخر على تقدير حرف الجر، ويسمى الأول مضافا والثاني مضافا إليه[١١٣]، والثاني يكون مجروراً دائماً. نحو: عبد اللهِ.

٤- أنواع البناء

وأنواع البناء أربعة ضم وفتح وكسر وسكون. وهذه الأنواع تقع في الاسم والفعل والحرف.

أ- الضم

المبني على الضم أو نائبه خمسة عشر لفظاً[١١٤]:

منها خمسة من ظروف المكان وهي: قبلُ، وبعدُ، وأولُ، وحيثُ، ودونُ.

ومنها ثمانية من أسماء الجهات وهي: فوقُ، وتحتُ، وأسفلُ، وعلُ، ووراءُ، وقُدّامُ، وخلف، وأمامُ.

---

[١١٢] السيد أحمد الهاشمي، *القواعد الأساسية للغة العربية*، ...، ص. ٢٠٣.

[١١٣] نفس مرجع، ص. ٢٠٩.

[١١٤] نفس المرجع، ص. ٢٧.

و منها "غير" إذا حُذف ما أضيفت إليه، و كانت بعد "ليس" أو بعد "لا"، نحو: قرأت كتاباً ليس غيرُ، أو لا غيرُ.

و منها "أي الموصولة" إذا أضيفت، و كان صدد صلتها ضميراً محدوفاً، نحو: فسلِّم على أيهم أفضل.

ب- الفتح

المبنى على الفتح أو نائبه سبعة أشياء[115]:

- الفعل الماضي
- الفعل المضارع المتصل بنوني التوكيد
- ما رُكّب تركيباً مزجيّاً من الأعداد من أحد عشر إلى تسع عشر إلا اثني عشر و اثنتي عشر، فإنهما ملحقان بإعراب المثنى.
- ما ركب تركيب مزج من الظروف الزمانية و المكانية، نحو: يأتينا صباحَ مساءَ، يحضر يومَ يومَ (فرُكّب الظرفان و صار اسماً واحداً في محل نصب)
- ما ركب تركيب مزج من الأحوال، كقول العرب تساقتوا أخوالَ أخوالَ أي متفرقينَ.
- الزمن المبهم المضاف إلى جملة كالحين و الوقت و الساعة، نحو: حينَ عاتبت صديقي اقتنعَ.
- المبهم المضاف إلى مبني سواء أكان المبهم زمانا، كبينَ و دونَ، ظرفي مكان، أم كان غير زمان كمثل و غير.

و الذى يبنى على نائب الفتح اسم لا النافية للجنس، فيبنى على الياء نيابة عن الفتح إذا كان مثّنى أو جمع مذكر سالماً أو ملحقاً بهما. نحو: لا رجلينِ، و لا معلمينَ، و لا بنينَ هنا. و يبنى

[115] نفس المرجع، ص. ٢٩.

أيضاً على نائب الفتح اسم لا النافية للجنس، فيبنى على الكسر نيابة عن الفتح إذا كان جمع مؤنث سالماً أو ملحقا به، نحو: لا معلماتِ في المدرسة، و لا عَرَفَاتِ دخلتها[١١٦] .

ج- الكسر

- العلَم المختوم بـ "وَيْهِ" كسبويهِ و نفطويهِ و خَمَارَوَيْهِ .
- اسم الفعل، إذا كان على وزن فَعالِ، نحو: حذارِ، و نزالِ (بمعنى احْذَرْ و انْزِلْ) .
- ما كان على وزن فَعالِ، و هو عَلَم على مؤنّث، نحو: حذامِ .
- ما كان على وزن فعالِ و هو سَبٌّ لمؤنّث، كيا خباثِ و يا لكاعِ .
- لفظ "أمسِ" إذا اسْتُعْمِلَ ظرفاً معيناً خالياً من "ال" و الإضافة، و غير مُصغَّر و لا مُكسَّر[١١٧] .

و البناء على الكسر لا يدخل الفعل لِثقَلِه و ثقل الفعل لدلالته على الحدَث و الزمان معاً .

د- السكون

المبنى على السكون كثير و يكون في الأسماء و الأفعال و الحروف .

فمن الأفعال المبنية على السكون الفعل المضارع المتصل به نون النسوة نحو: البنات يتعلمْنَ، و فعل الأمر الصحيح الآخر و الذى لم تتصل به واو جماعة و لا ألف اثنين و لا ياء مخاطبة نحو: اكتب .

و من الأسماء المبنية على السكون مثل ما و مَن و مهما و حيثما و الذى و التى و هذا و هذه و مثل كسير من الضمائر .

و من الحروف المبنية على السكون مثل مِن و إلى و عن و على[١١٨] .

---

[١١٦] نفس المرجع، ص. ٣٠.

[١١٧] نفس المرجع، ص. ٣١.

[١١٨] نفس المرجع.

ج- لمحة ترجمة الدكتور إبراهيم مصطفى

هو عالم لغوي مصري و عضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة. ولد سنة ١٩٠٤ ملاديا أو ١٣٠٥ هجرية[١١٩] و تلقى في طفولته تعليما دينيا تقليديا، حيث حفظ القرآن الكريم. ثم التحق بـ"الأزهر الشريف" و درس به حتى التحق بمدرسة دار العلوم العليا (كلية الدار العلوم الآن) . و قد شغف إبراهيم مصطفى منذ صغاره بالنحو و مسائله و أظهر فيه نبوغا و تفوقا، حيث كان يطلق عليه أساتذته "سيبويه الصغير" . و ذلك لأنه كان الأكثر حفظا بين زملائه لمتون اللغة و فن التجويد و علم القراءات، كما كان دائم البحث في كتب النحو و الصرف ليطلع على المسائل النادرة فيها .

عمل إبراهيم مصطفى بعد تخرجه مدرسا بمدارس "الجمعيم الخيرية الإسلامية" حتى أصبح ناظرا لها و مفتشا بالتربية و التعليم بعد ذلك. ثم اختير لتدريس اللغة العربية بكلية الآدب بالجامعة المصرية (جامعة القاهرة الآن) . و تدرج في المناصب حتى أصبح أستاذا للنحو. و عند إنشاء كلية الآداب بجامعة الإسكندرية عمل هناك أستاذا للأدب و رئيسا لقسم اللغة العربية، حتى وصل لدرجة وكيل الكلية، ثم أصبح عميدا لكلية دار العلوم حتى إحالته إلى المعاش.

إهتم إبراهيم مصطفى بتبسيط النحو و تخليص قواعدا من الصعوبات و علل النحاة، فأحدث ثورة من اللغة بوضعه لكتاب "إحياء النحو" الذى انتقد فيه بعض المسائل العلمية التى جعلت من النحو العربي علما يهتم بضبط الكلمة و إعرابها فقط، مما ضيق من حدوده الواسعة و قصر غاياته، فخرج إبراهيم مصطفى بآراء جديدة اهدف لتبسيط النظريات و القواعد اللغوية حيث قابلها البعض بالترحاب و قابلها البعض الآخر بالهجوم العنيف، ليغير كتابه كثيرا في حقل الدراسات اللغوية العربية و يفتح المحال أمام المزيد من أطروحات التبسيط و التيسير اللغوي.

---

[١١٩] الدكتور يوسف المرعشلي، *نثر الجواهر و الدرر*، ...، ص. ٧٥.

توفي إبراهيم مصطفى سنة ١٩٦٢ ملاديا أو سنة ١٣٨٣ هجرية بعد حياة حافلة بالعطاء الأكادمي و الأدبي، و رثاه الكثير من الزملاء و الأدباء الكبار كـ"مه حيسن" و الأديب "أحمد حسن زيات"[١٢٠] .

[120] www.hindawi.org/books/51869740/إياءالنحو/, diakses tanggal 19 Januari 2015, pukul 19:06.

الباب الثالث

تنفيذ الإعراب و البناء في تعليم علم النحو

عند الدكتور إبراهيم مصطفى

يريد الباحث في هذا الباب شرح تنفيد الإعراب و البناء بآراء الدكتور إبراهيم مصطفى الذى يكون تجديدا في تعليم علم النحو، و يجمع إبراهيم مصطفى آراءه في كتابه "إحياء النحو" . و لذلك ينقسم الباحث هذا الباب إلى فصلين، الفصل الأول تنفيذ الإعراب و البناء في تعليم علم النحو بآراء الدكتور إبراهيم مصطفى، و الفصل الثاني تحليل آرائه بطريقة اختيار المواد و تنظيم المواد و عرض المواد و شحذ المواد .

الفصل الأول: تنفيذ الإعراب و البناء في تعليم علم النحو عند الدكتور إبراهيم مصطفى

و قد ذكر في الباب الثاني أن الدكتور إبراهيم مصطفى هو مجدد النحو و يحاول على تيسير تعليم علم النحو في تجديده . و لذلك صنف كتابا مشهورا "إحياء النحو" الذى يشتمل على آرائه في دراسة النحو الجديدة، و سيقدم الباحث في هذا الفصل آرائه التى تكون تنفيذا في هذا البحث و يخصص على مباحث في الإعراب و البناء . و ينبغى أن يُفهَم أن التنفيذ في هذا البحث ليس تنفيذا في طريقة تعليم علم النحو و إنما تنفيذ مواد الإعراب و البناء عامة . و قبل أن يشرح الباحث بعض آرائه في الإعراب و البناء، ينبغى أن يوضح نظرية الإعراب عند إبراهيم مصطفى .

رأى إبراهيم مصطفى أن من أصول العربية الدلالة بالحركات على المعانى، و إذا استهدينا بهذا الأصل وجب أن نرى في هذه العلامات الإعرابية إشارة إلى معان يقصد إليها فتجعل تلك الحركات دوال

عليها . ويُعرف منها ما تشير إليه كل علامة منها . ويعلم أن هذه الحركات تختلف باختلاف موضع الكلمة من الجملة وصلتها بما معها من الكلمات، فأخرى أن تكون مشيرة إلى معنى في تأليف الجملة وربط الكلم .

1- النظريات في عوامل الإعراب

كان النحاة بحثوا في كشف سر الإعراب وبيان حقيقته، وأساس كل بحثهم فيه أن "الإعراب أثر يجلبه العامل" أي أن العامل مؤثر الإعراب ويكون سببا في تأليفه. ودونوا للعامل شروطا وأحكاما هي عندهم فلسفة النحو وسر العربية، وأصول نظرياتهم في العامل هي[١٢١]:

أ- كل علامة من علامات الإعراب فهي أثر لعامل، وإن لم يوجد في الجملة وجب تقديره. مثل: إياك والأسد، تقديره احذرك واحذر الأسد .

ب- لا يجتمع عاملان على معمول واحد . وإذا وجد عاملان في معمول واحد فيكون أحدهما تأثيرا في اللفظ والآخر في الموضع نحو بحسبك هذا . فالباء تكون عاملا في اللفظ، و "هذا" مرفوع محلا للإبتداء .

وكذلك في باب التنازع في العمل، فهو أن يتقدم عاملان على اسم يطلبه كل واحد منهما أن يكون معمولا له . فيعمل الواحد منهما في الاسم الظاهر والثاني في ضميره، نحو قام وذهب خليل . وإن يكون الأول عاملا لسبقه وهو مذهب الكوفيين، وإن يكون الثاني عاملا لقربه وهو مذهب البصريين[١٢٢] .

---

[١٢١] إبراهيم مصطفي، *إحياء النحو*، ...، ص. ٢٣.

[١٢٢] السيد أحمد الهاشمي، *القواعد الأساسية للغة العربية*، ...، ص. ١٤٤.

ج- الأصل في العمل للأفعال، و هي تعمل في الأسماء فقط. فترفع اسما واحدا كالمبتدأ و تنصب اسما واحدا فأكثر كالمفعول به. فلا يكون المبتدأ في جملة إلا واحدا و قد يكون المفعول به فيها واحدا أو اثنين أو ثلاثة، نحو: ﴿يُرِيْهِمُ اللهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ﴾ [١٢٣].

د- كلما كان الفعل أمكن في باب الفعلية كان أوفر من العمل حظا. فالفعل الجامد عامل ضعيف لا يعمل فيما يتقدمه، و قد لا يعمل إلا بشروط تُحدّ عمله كفعل التعجب و نعم و بئس. لا يرفع الأول إلا ضميرا مستترا واجب الاستتار، و لمرفوع نعم و بئس من الشروط ما هو مبين في بابه، كذلك الفعل الناقص محدود العمل لا يعمل إلا في المبتدأ و الخبر و قد يشترط لعمله شروط كسبق النفي أو غيره.

ه- يكون الاسم عاملا و يحمل في ذلك على الفعل، أي أنه يعمل عمل الفعل كما في اسم الفاعل و اسم االمفعول و المصدر.

و- و للحرف طريقتان في العمل: (١) أن يكون أصلا فيه غير محمول على الفعل، و (٢) أن يعمل حملا على الفعل.

ز- إن الحرف لا يعمل في نوع من الكلمات حتى يكون مختصا به. فـ"لم و لن" عاملتان في المضارع لاختصاصهما به، و "قد" لم تعمل لدخولها على الماضي و المضارع، و "هل" الاستفهامية حرمت العمل لأنها قد تدخل على الاسم كما تدخل على الفعل.

ح- يعمل الحرف في موضع عملا و في غيره عملا آخر. مثل "لا" قد يعمل عمل ليس كما في نحو: لا أحد ناجيا من الموت، و قد تعمل عمل إنّ كما في باب لا النافية للجنس.

---

[١٢٣] البقرة: ١٦٧.

ط- مرتبة العامل التقدم. و إذا كان العامل قويا أمكن أن يعمل متقدما و متأخرا، فإذا كان ضعيفا فيعمل متقدما فقط.

ي- الأصل ألا يفصل العامل من معموله. فهذا الفصل يجوز في الاسم و الفعل، وأما الحرف فلا يجوز الفصل بينه و بين معموله.

ك- العوامل في الأفعال أضعف من العوامل في الأسماء. فعوامل الأسماء متى سقطت شروطها وجب إعمالها و أما عوامل الأفعال فقد تلغى.

ل- يمكن أن تكون الكلمة عاملة و معمولة معا، و لكن الكلمتين لا تتبادلان العمل فتكون كل منهما عاملة في الأخرى معمولة له.

م- جزء الكلمة لا يكون عاملا فيها.

ن- قد يعترض العامل ما يلغى عمله أو يكفه عنه، و قد يعترضه ما يعلقه عن العمل فيكون عاملا في المحل و ليس له من أثر في اللفظ.

س- كل جماعة من العوامل تشابهت في العمل تكون أسرة واحدة كباب إن و باب كان. فكان أُم الأفعال الناقصة و إنّ أُم الحروف المشبهة بالأفعال.

فذهب الدكتور إبراهيم مصطفي بنقد مذهب النحاة في العامل[١٢٤]:

١) لقد اضطروا في سبيل تسوية مذهبهم و طرد قواعدهم إلى "التقدير" و أكثروا منه يبحثون عن العوامل في الجملة فلا يجدونه فيمدهم التقدير بما أرادوا.

[١٢٤] إبراهيم مصطفى، *إحياء النحو*،...، ص. ٣٤-٤٠.

٢) بهذا التقدير و التوسع فيه أضاع النحاة حكم النحو و لم يجعلوا له كلمة و قولا باتا، و كثروا من أوجه الكلام و من احتماله لأنواع من الإعراب. يقدرون العامل رفعا فيرفعون و يقدرونه ناصبا فينصبون، لا يرون أنه يتبع ذلك اختلاف في المعنى و لا تبديل في المفهوم.

٣) إن النحاة بالتزامهم أصول فلسفتهم أضاعوا العناية بمعان الكلام في أوضاعه المختلفة.

٤) كثر الخلاف بينهم في كل عامل يتصدون لبيانه.

٥) إن النحاة بعد ذلك كله لم يفوا بمذهبهم، أو لم تف نظريتهم بكل حاجاتهم في الإعراب، لأنهم بعد ما شرطوا أن يكون العامل متكلما به أو مقدرا في الكلام اضطروا إلى الاعتراف بالعامل المعنوي.

و الخلاصة على رأيه في مفهوم العامل عند النحاة أنه لا يوافقه و قال إن النحاة جعلوا الإعراب حكما لفظيا خالصا يتبع لفظ العامل و أثره و لم يروا في علاماته إشارة إلى معنى و لا أثرا في تصوير المفهوم أو إلقاء ظل على صورته[١٢٥]، مع أن وظيفة الإعراب إشارة إلى معنى الكلمة في الجملة و أثرها في تصوير المعنى. و لذلك لم يكن السؤال عن كل حركة الإعراب ما عملها و لكن ماذا تثير إليه من معنى.

٢- الضمة علم الإسناد

و الإسناد ما يتألف من مسند و مسند إليه، نحو الكتاب كثير. فالكتاب مسند إليه لأنه أسند إليه كثير، و كثير مسند لأنه أسند إلى الكتاب. و يسمى المسند إليه أيضا المتحدث عنه، و هو يكون موضعا في هذا البحث، فقال الدكتور إبراهيم مصطفى إن كل مرفوع فهو مسند إليه.

و من المساند إليه الذى سيشرحها الباحث في هذا الباب على رأي الدكتور إبراهيم مصطفى هي المبتدأ و الفاعل و نائبه و المنادى و اسم "إن".

أ- المبتدأ و الفاعل و نائب الفاعل

[١٢٥] نفس المرجع، ص. ٤١.

و من المعلوم أن هذه الأبواب ليست لها فرق في أحكامها، فإن النحاة لا يفرقون بين الفاعل و نائبه في الأحكام، و منهم من يجمعهما في باب واحد . و نحوهما: كُسِر الإناء و انكسر الإناء . فإن لفظ الإناء هو مسند إليه لهذين المثالين، و لا فرق بين الأول و الثاني إلا في مسندهما (كُسِر و انكسر) .

و أما الفاعل و المبتدأ فإن النحاة يجعلون بينهما فوارق، و يجعلون لكل باب أحكام خاصة . و لكن شيئا من الإمعان في درسها ينتهي إلى توحيد البابين و اتفاقهما في الأحكام، و إلى أن هذا التفريق قد يكون منسجما مع صناعة النحاة في الإعراب و لكنه مبعد عن فهم الأساليب العربية . و هذه الفوارق التي قام بها النحاة[١٢٦] هي:

١- أنهم يقولون إن الفاعل يجب أم يتأخر عن الفعل، لا يتقدمه بحال . و أما المبتدأ فإن أصله التقديم، و قد يكون متأخرا . فللمبتدأ من الجرية في الجملة ما ليس للفاعل .

٢- أن المبتدأ قد يحذف و لا يجوز حذف الفاعل . فيقول النحاة إن المبتدأ الذى لا يذكر فهو محذوف، و الفاعل الذى لا يذكر يسمونه مستترا .

٣- أن الفعل يوحد و الفاعل جمع أو مثنى، فلا مطابقة في العدد بين الفعل و الفاعل، نحو: حضر التلاميذ و التلاميذ حضروا . أما المبتدأ فالمطابقة بينه و بين الخبر واجبة، نحو: التلميذ حاضر و التلاميذ حاضرون .

٤- المطابقة في النوع، أي التذكير و التأنيث و المطابقة بين المسند و المسند إليه في النوع هي الأصل، إلا أن المسند إليه إذا تقدم كانت المطابقة أدق و ألزم و إذا تأخر كانت أقل التزاما .

---

[١٢٦] نفس المرجع، ص. ٥٥.

فهذه الأبواب الثلاثة هي الأبواب التى اعتبرها إبراهيم مصطفى بأبواب مهم لابد فهمها في ضم الإسناد، و هو يغنى عن تكثير الأقسام و تعديد الأبواب و فلسفة العامل، لأن هذه الأبواب يشتمل على كل أبواب المرفوعات و باب المسند إليه إلا في بابين: أحدهما المنادى في بعض حالاته مثل يا أحمد، و الثاني اسم إنّ و أخواتها .

ب- المنادى

فأما المنادى فليس بمسند إليه و لا بمضاف، و هو منصوب في كل أحواله إلا حالة واحدة يضم فيها و هي أن يكون عَلَماً مفردا أو نكرة مقصودة. و المراد بـ"مفرد" هنا هو ما ليس بمضاف و لا شبهه.

إن المنادى إذا لم يكن مضافا كان المنتظر أن يدخله التنوين، إذ لا مانع منه. و لكن التنوين يدل على التنكير، و قد يراد أن ينادى معين يقصد إليه فيدعى باسمه أو بإحدى صفاته كـ"يا محمد و يا رجل"، فيحذف التنوين. و العلة في حذفه إرادة التعريف و القصد إلى معين[١٢٧] . و إذا بقي للاسم بعد حذف التنوين حكمه و هو النصب اشتبه بالمضاف إلى ياء المتكلم، لأنها تقلب في باب النداء ألفا نحو: يا غلامى، و يا غلاما . و قد تحذف و تبقى الحركة القصيرة مشيرة إليها فهو: يا غلامِ و يا غلامَ.

فيجعل إبراهيم مصطفى تجديدا في اصطلاح خاص بباب المنادى: متى أريد بالمنادى المنون معين حرم التنوين الذى هو علامة التنكير، و متى حرم التنوين ضم آخره فرارا من شبهة الإضافة إلى ضمير المتكلم[١٢٨] .

---

[١٢٧] نفس المرجع، ص. ٦١.

[١٢٨] نفس المرجع، ص. ٦٣.

و هذا الموضع كأنه مخالف لما قرره إبراهيم مصطفى أن الضمة علم الإسناد، لكنه مؤيد لأصله لا معارض له. لأن موضع هذا باب النداء علم مفرد و نكرة مقصودة، و حرك هذا المنادى بالمضمة. و الإسناد شيء معين يكون متحدثا عنه.

ج- اسم "إن"

فإنه متحدث عنه و حقه الرفع على أصل الدكتور إبراهيم مصطفى، و لكنه منصوب. فقال: إن النجاة قد أخطأوا فهم هذا الباب و تدوينه، ثم تجرأوا على تغليط العرب في بعض أحكامه[١٢٩].

و دليل على ذلك أنه ورد مرفوعا في القرآن و الحديث و شعر العرب. كقوله تعالى: ﴿قالوا إن هذان لسحران يريدان أن يخرجاكم من أرضكم بسحرهما﴾[١٣٠]. و قال رسول الله صلى الله عليه و سلم: (إن من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون). و في الشعر ما روى سيبويه لبشر بن أبي خازم: (و إلا فاعلموا أنّا و أنتم * بُغاة ما بقينا في شقاق).

و وجد إبراهيم مصطفى في نظرته أسلوب العرب فيما بعد "إن" أنهم لمحوا حقه في الرفع، فورد عنهم مرفوعا و عطفوا عليه بالرفع و أكدوه بالرفع أيضاً، و لكنه لا ينكر أنه ورد منصوبا، و كان النصب هو الغالب عليه. فمن أين جاءه النصب و غلب عليه؟

الأداة إذا دخلت على الضمير فيستبدل عرب بضمير الرفع ضمير النصب لأن ضمير الرفع لا يوصل إلا بالفعل، و لأن الضمير المتصل أكثر في لسانهم و هو أحب استعمالا لهم من المنفصل. مثل كلمة "لولا"، لا يكون الاسم الظاهر بعدها إل مرفوعا، فكان من حق الضمير إذا

---

[١٢٩] نفس المرجع، ص. ٦٤.

[١٣٠] طه: ٦٣.

جاء بعدها أن يكون مرفوعا أيضاً . و لكن العرب يقولون: لولاه، و لولا هو، لولاكم و لولا أنتم . يستعملون ضمير الرفع و النصب .

فهذا المسلك من العربية يفسر لنا ما نراه في استعمال العرب اسم إن منصوبا ، و ما نجده من أثر الرفع فيه، إذ يجيء أحيانا مرفوعا ثم يعطف عليه و يؤكد بالرفع أيضاً . و ذلك أنهم لما أكثروا من اتباع إنّ بالضمير جعلوه ضمير نصب و وصلوه بها ، و كثر هذا حتى غلب على وهمهم أن الموضع للنصب، فلما جاء الاسم الظاهر نصب أيضاً .

فهذه أبواب الرفع قد اطرد فيها هذا الحكم و هو أن كل مرفوع فهو مسند إليه أي متحدث عنه .

٣- الكسرة علم الإضافة

و الكسرة علامة على أن الاسم أضيف إليه غيره، سواء كانت هذه الإضافة بلا أداة نحو مطر السماء أو بأداة نحو مطر من السماء، كما في تعريفها أنها نسبة اسم إلى آخر على تقدير حرف جرّ[١٣١] . و لا تخالف هذه العبارة بآراء النحاة المتقدمين، و الدكتور إبراهيم مصطفى حين يدل بالمضاف إليه على المجرور بالحرف و يتوسع في معنى الإضافة، يأخذ ذلك من لسانهم و يجرى على اصطلاحهم . قال سيبويه: و الجر إنما يكون في كل اسم مضاف إليه، و اعلم أن المضاف إليه ينجر بثلاثة أشياء: بشيء ليس باسم و لا ظرف (يعنى الحرف) و بشيء يكون ظرفا ، و باسم لا يكون ظرفا .

و باب الإضافة في العربية من أكثر الأبواب شيوعا في الكلام و أسيرها على الألسن حتى في هذا العصر . و نستطيع أن نختبره فيما نقرأ و نكتب، و لقد نحريت هذا في كثير من الصحف و أقلام

[١٣١] السيد أحمد الهاشمي، *القواعد الأساسية للغة العربية*،...، ص. ٢٠٩.

الكتاب المعاصرين. فإذاً الإضافة من أشيع أساليبهم في البيان و من أكثر الأصول النحوية جريا على الأقلام.

و أراد الدكتور إبراهيم مصطفى في هذا الباب أن يدرّس معلمو النحو سبيل الإضافة في البيان و أثرها في تصوير المعانى، لا ليبينوا أثرها في اللفظ و حكمها في الإعراب. فقال: و إن على النحاة أن يدرسوها درسا واسعا مفصلا دقيقا عميقا، لا ليبينوا أثرها في اللفظ و حكمها في الإعراب، بل ليعرفوا سبيلها في البيان و أثرها في تصوير المعانى و مدى تصرف العرب فيها و توسع العربية بها[١٣٢].

و العرب يضيفون لبيان الفاعل كخلق الله و لبيان المفعول كخلق السموات و للمكان كأسد بيشة و للزمان كبرد الشتاء و لبيان الصفة كيمين صدق و لبيان الموصوف كحسن الوجه و غير هذا من الأساليب المتسعة الكثيرة. و يستعملونها في التفضيل مثل أعلم القوم و أخصب الأرض. و يستعملونها لأدنى ملايسة مثل لثلاث ليال و أيامها و عاد و ثمودها.

و قد تكون الإضافة أسلوبا للبيان كبنات الشوق و بنات الدهر و أخو الصدق و أخو الأنصر، أي أحدهم.

و يضيفون إلى الكلمتين كغلام عبد الله و يضيفون الكلمتين كعبد شمسكم، و من قول سيبويه: ألا ترى أنك تقول هذا حب الرمان، فإذا كان لك قلت هذا حب رمانى فأضفت الرمان إليك و ليس لك الرمان، و إنما لك الحب.

هذا هو الأصل الثاني عند الدكتور إبراهيم مصطفى في الإعراب أن الكسرة علم الإضافة، و لا يخالف هذا الأصل بأقوال النحاة المتقدمين.

---

[١٣٢] إبراهيم مصطفى، *إحياء النحو*،...، ص. ٧٧.

٤- الفتحة ليست علامة الإعراب

و هو الأصل الثالث عند الدكتور إبراهيم مصطفى أن الفتحة لا تدل على معنى شيء كالضمة التى تدل على الإسناد و الكسرة التى تدل على الإضافة، فلذلك ليست بعلم الإعراب. إنما هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب. و قد شرح الباحث في نظرية إبراهيم مصطفى في علامات الإعراب أنه أراد أن تكون هذه العلامات إشارة إلى معنى الكلمة في الجملة و أثرها في تصوير المعنى كما حدث في الضمة و الكسرة. و لذلك يستطيع أن يقال إنّ كل مرفوع فهو مسند إليه أو متحدث عنه و كل مجرور فهو الإضافة بأداة كانت أو بلا أداة و لكن لا تدل الفتحة على شيء معين مثلهما .

إذا تأملنا إلى باب المنصوبات فنجد أن النصب يدل على معانى كثيرة كالمفعوليات و الحال و التمييز و غيرها مثل ضربت زيدا و سافرت ليلاً و أقبل سليم مستبشرا و عندى ثمانية عشر قلما، فهذا يخالف بالمرفوعات و المجرورات، و هما تدلان على معنى واحد : المرفوعات تدل على الإسناد مثل ظهر الحقُ و الحقُ ظهر فلفظ "الحق" له معنى واحد وهو مسند إليه مع أنه يكون مبتدأ و فاعلا. و كذلك المجرورات تدل على الإضافة مثل مطر السماءِ و مطر من السماءِ فلفظ السماء يكون إضافة بحرف كانت أو بلا حرف. فلذلك تكون الفتحة ليست علامة للإعراب عند إبراهيم مصطفى لأنها لا تدل على معنى معين، و لا يستطيع أن يقال إن الفتحة علم المفعوليات أو الحال أو التمييز أو غيرها . و المنصوبات شيء آخر يخرج من

و يدخل تحت هذا الأصل أبواب من المنصوبات. أولا: المفعول به و المفعول فيه و المفعول المطلق و هو واضح. ثانيا: المفعول معه الذى يقصد معية و مصاحبة بالواو لأنه حينئذ لا يكون متحدثا عنه فيرفع و لا مرادا إضافة شيء إليه فيجر، أما إذا كان لم يقصد المعينة فيدخل في معنى المشاركة بالواو مع ما قبله فيكون حكمه حكم المعطوف و هو عطف نسق، و هو إن اشترك مع سابقه

في أنه متحدث عنه رفع و إن اشترك معه في إرادة الإضافة جر، و إلا نصب. ثالثا: المشغول عنه في مثل عليا أكرمته إذا كان مناط الحديث عن الفاعل أما إذا قصد الحديث عن الاسم المتقدم فإنه يرفع فيقال علي أكرمته. رابعا: خبر كان مثل كان الحر شديدا (الحر كان شديدا) فالحر متحدث عنه بما بعده، و إذاً فالخبر ليس متحدثا عنه فيرفع و لا مقصودة إضافة غيره إليه فيجر. خامسا: المنادى كيا عبد الله و يا رجلا. سادسا: اسم لا النافية للجنس. سابعا: معمولا ظن و أخواتها، و قد ذكر النحاة في مثل ظننت الرجل قادما من سفر فالمعمولان هنا فضلة و معنى ذلك أنهما لا يدخلان في بناء المقصود الأصلي من الجملة و إنما يتمانه، و كأن مقصوده إخبار عما بنفسه من الظن في شيء ما، و هنا لا يكون الاسمان إلا منصوبين لأنهما ليسا متحدثا عنهما فيرفعان و ليس هناك إرادة الإضافة إليهما فيجران. و لكن إذا كان المثال الرجل قادم من سفر ظننت أو الرجل ظننت قادم من سفر على الإلغاء كما يقول النحاة فالموضع هنا للرفع لأنه يقصد من البداية إلى الإخبار عن الرجل و الحديث عنه بشيء ما ثم يتبع ذلك بحكم إجمالي عن هذا الإخبار.

قال إبراهيم مصطفى إنما الفتحة حركة خفيفة مستحبة عند العرب، و شهد على هذا كما يلي:

الأول: أكثر الحركات استعمالا

و مراقبة العربية تشهد بكثرة دوران الفتحة و غلبتها على غيرها من الحركات. و ذلك يستطيع أن يختبر في أي جزء من الكلام. و مثاله كما في فاتحة الكتاب الكريم: بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝١ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝٢ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٣ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ۝٤ إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ ۝٥ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ

عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ١٣٣ ﴿٧﴾ . فيبدو من هذه السورة أن عدد الفتحة وحدها أكثر من الضمة و الكسرة معاً وهي أن الفتحة ذكرت ثلاث و خمسين مرة و الكسرة ذكرت ثماني و ثلاثين مرة و الضمة ذكرت سبع مرات .

الثاني: علم مخارج الحروف

و الفتحة أخفّ من الضمة و الكسرة، لأنها لا تكلف الناطق حين ينطق بها إلا إرسال النفس حرا و ترك مسرى الهواء أثناء النطق بلا عناء في تكييفه مثل سارَ و باَعاَ . أما الضمة و امتدادها و هو الواو، فإن النطق بها يكلف الناطق ضم الشفتين و مطّهما و تدويرهما حتى يحقق نطق الضمة أو الواو . و اختبر ذلك في: قُل و صُم و قُولُوا و صُومُوا مثلا، و راع هيئة الفم و الشفتين حين النطق . و كذلك الكسرة و امتدادها و هو الياء، يكلف الناطق أن يكسر مجري الهواء و يحنى طرف اللسان عند اللثة ليمثل الصوت ما يريد من الكسرة أو الياء، كما في: صِيد و بِيع و صِد و بِع .

و الفتحة أيضا أخف من السكون و أيسر نطقا، خصوصا إذا كان ذلك في وسط اللفظ و درج الكلام . و يدل على ذلك أن السكون يضغط النفس عند مخرج الحروف مثل: أبْ، أتْ، أثْ، و أيضا يكلف النفس في ترديد اللسان مثل: غواشْ و إشْراك، كأن الناطق يكرر الحروف كما في إرْعاد و قَدَرْ . و كذلك في القلقلة المعروفة عند القراء من التكلف و التمسك، حتى كأن الحرف حرفان . أحدهما ساكن و الآخر محرك بالفتح، مثل يقْبلون و عذابْ .

و قد جرى المتقدمون على تسمية السكون وقفا، و اتفق القراء و النحاة على أن مخرج الحرف إنما يتبين و يتمثل إذا كان ساكنا، فكلفوا من يريد درس الحروف و وصفها و تحقيق مخارجها أن يسكن الحرف و يصله بمتحرك قبله، فيقول: أبْ، و أتْ، و أثْ، ثم يرقب المنطق و يصف المخرج و يبين

[١٣٣] الفاتحة: ١-٧.

الصفات. و ما رسموا ذلك إلا لما رأوا في الإسكان من التمهل بالحرف و التمسك بمخرجه و تحقيق نطقه.

فهذا من طبيعة السكون و نطق العرب به، يبين لنا أن الفتحة أخف منه و أيسر مؤونة في النطق. و ليس ينكر ذلك إلا من غالط نفسه و أنكر حسه.

الثالث: علم القافية

و حرف الروى في علم القافية يجب أن يكون واحدا في القصيدة كلها، و أن حركة هذا الحرف يجب أن تكون واحدة أيضا. فإذا اختلف الحركة عدوه عيبا في القافية. و ينقسم هذا الحرف إلى قسمين[١٣٤]:

١)- الإقواء، و هو اختلاف المجرى بكسر و ضم.

٢)- الإصراف، و هو الاختلاف بفتح و غيره.

أما الأول فقد ورد في شعر كثير من فحول الشعراء المتقدمين، حتى أباحه لهم العلماء و لم يعوده في شعرهم عيبا. و كان الخليل يقول: "تجوز الضمة مع الكسرة". و مثاله:

زعم البوارح أن رحلتنا غدا

و بذلك خبّرَنا الغراب الأسودُ

لا مرحبا بغـد و لا أهلا به

إن كان تفريق الأحبة في غـدِ

و الدالان (في "الأسودُ" و "غدِ") حرفا الروى في هذا الشعر، و اختلاف حركتهما جائز عند العرب، لأنه من الإقواء.

[١٣٤] إبراهيم مصطفى، *إحياء النحو*،...، ص. ٩٠.

أما الإصراف فقد أنكره قوم أن يكون جاء في شعر العرب، و أثبته آخرون على اعتقاد قلته، و التصريح بندرته. قال أبو العلاء المعرى: "و إنما أجازوا ذلك في المرفوع و المخفوض، و كرهوا الفتحة أن تجيء مع الكسرة أو الضمة. فأما الخليل و ابن مسعدة فلم يذكراه".

و الذين أثبتوه لم يذكروا من أمثلته إلا ما كان النصب فيه سابقا، و كان الصرف عنه إلى الرفع أو الخفض دون العكس. مثل:

أريتك إن منعت كلام يحيى أتمنعنى على يحيى البكاءَ

ففي طرفى على يحيى سهاد وفي قلبى على يحيى البكاءُ

و الآخر:

ألم ترنى رددت على ابن ليلى منيحته فعجلت الأداءَ

وقلت لشاته لما أتتنا رماك الله من شاة بداءِ

فمن هذه الأمثلة يعنى من أمثلة الإقواء و الإصراف قائدة واضحة أن العرب تحرص على الضمة و الكسرة، تلزمهما و تهجر من أجلهما تماثل القافية، و ما فيه من انسجام[١٣٥].

كذلك فرّق العربي بين الضمة و الكسرة، و بين الفتحة. فليس لمنصف يعرف الحق أن يغفل هذه التفرقة من العربي، و أن يهمل وجه دلالتها، و ما تشير إليه من معنى.

فهذه من الدلائل على ما رأى إبراهيم مصطفى من أن الضمة و الكسرة هما علما الإعراب و أن الفتحة ليست من علاماته، و إنما هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب التى يحبون أن تنتهى بها الكلمات في درج القول، ما لم يدعهم الإعراب إلى حركة يدلون بها على معنى، أو يدعهم الوقف إلى اسكان يُبَتُّ عنده النطق.

[١٣٥] نفس المرجع، ص. ٩٣.

5- الأصل في المبني أن يُسَكَّنَ

هذا هو أصل أقره النحاة، و جعلوه أساسا لكثير من بحثهم في باب البناء . و كان أكثر الكلمات المبنية في العربية ساكنا، كان ذلك شاهدا بميل العرب إلى التسكين و بمصيرهم بالكلمات إليه، إذا لم يكن لهم من التحريك غرض .

قال ابن مالك في نظمه: ﴿ و كل حرف مستحق للبنا * و الأصل في المبني أن يسكنا ﴾[١٣٦] .

و قال أبو القاسم الزمخشري في المفصل: البناء على السكون هو القياس . قال شارحه ابن يعيش: القياس في كل مبني أن يكون ساكنا، و ما حرك من ذلك فلعلّة: فإذا وجدت مبنيا ساكنا فليس لك أن تسأل عن سبب سكونه، لأن ذلك مقتضى القياس فيه، فإن كان متحركا فلك أن تسأل عن سبب الحركة و سبب اختصاصه بتلك الحركة دون غيرها . و كذلك قال الإمام السيوطي: إن أسباب البناء على الحركة لأحد من أربعة أشياء، الأول: لأن له أصلا في التمكن كالمنادى و الظروف المقطوعة عن الإضافة . و الثاني: يكون تفضيلا له على غيره كالماضي بُني على حركة تفضيلا له على فعل الأمر . و الثالث: للهرب من التقاء الساكنين كأين و كيف . و الرابع: لأن حركته ضرورية، و هي الحروف الأحادية كالباء و الياء و اللام[١٣٧] .

فهذه أقوال النحاة . و قد يتبادر إلى فهم القارئ أن الكثير الغالب على المبنيات هو السكون، و أن النحاة إنما أخذوا هذا الأصل الذى قرّروا من تتبع المبنيات في كلام العرب و اتقرائها . قال ابن يعيش في التدليل على هذا القياس: و إنما كان القياس في كل مبني السكون لوجهين، أحدهما: أن البناء ضد الإعراب . و أصل الإعراب أن يكون بالحركات المختلفة للدلالة على المعانى المختلفة، فوجب أن

---

[١٣٦] ابن عقيل، *شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك*، (سورابايا: دار العلم)، ص. ٧.

[١٣٧] جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، *الأشباه و النظائر في النحو* ج. ٢ ، (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠١١)، ص. ٢٣.

يكون البناء الذى هو ضده بالسكون. و الوجه الثاني: أن الحركة زيادة مستثقلة بالنسبة إلى السكون، فلا يؤتى بها إلا لضرورة تدعو لذلك. و زاد الإمام السيوطي وجها واحدا في هذا القياس، فهو أن السكون أخفّ من الحركة، فكان أحق بالأصالة لخفته.

هذا ما استمد النحاة دليلهم من غير أن يرجعوا إلى الإحصاء و الاستقراء، بل لقد صرحوا بأنه ليس أغلب المبنيات كلها ساكنا. قال الصبّان في حاشيته على شرح الأشموني عند قوله "والأصل في المبني أن يسكنا" : الأصل أي الراجح فيه أو المصطحب لا الغالب إذ ليس غالب المبنيات ساكنا[١٣٨].

و لقد كان ذلك يكفي لإبراهيم مصطفى في رفض أصلهم و دفع الاعتراض به، و لكنه رأى أن ينظر في استقصاء المبنيات و تقسيمها ليعلم نسبة الساكن منها إلى المتحرك، و أي الحركات أغلب؟

و قد وجد إبراهيم مصطفى أن عدد حروف المعانى سبعون حرفا. و هذه الحروف تنقسم إلى خمسة أقسام[١٣٩]:

١) الأحادية

و عدتها ثمانية عشر حرفا، تتكون من اثنتى عشر حرفا مفتوحا (أ، ت، س، ف، ك، ل، لا، ها، و، وا، يا)، و أربعة حروف مكسورة (إي، بِ، في، لِ)، و حرفان ساكنان (التاء للتأنيث و النون للتوكيد).

٢) الثنائية

[١٣٨] محمد بن علي الصبان الشافعي، *حاشية الصّبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك م.* ١، (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠١٠)، ص. ٩٤.

[١٣٩] إبراهيم مصطفى، *إحياء النحو*،...، ص. ١٠٥.

و هي ستة و عشرون حرفا، تتكون من عشرة حروف متحركة بالفتح (إلى، على، خلى، عدا، ألا، أما، أيا، هيا، بلى، نون التوكيد المشددة)، و ستة عشر حرفا ساكنا (إن، أن، لن، عن، من، أم، لم، بل، كي، أو، مذ، قد، أل، هل، لو، أي) .

٣) الثلاثية

و هي اثنان و عشرون حرفا، تتكون من سبعة عشر حرفا مفتوحا (إنّ، أنّ، ليت، سوف، ثمّ، حاش، ربّ، ألاّ، هلاّ، لولا، لوما، كلاّ، حتّى، أمّا، إمّا، إلاّ، لمّا)، و ثلاثة حروف ساكنة (نَعَمْ، أجل، إذن)، و حرف واحد مكسور (جيرِ)، و حرف واحد مضموم (منذ) .

٤) الرباعية

و هي ثلاثة حروف، تتكون من حرف واحد ساكن (لكن) و حرفان متحركان (لعلّ، كأنّ) .

٥) الخماسية

و هي تتكون من حرف واحد متحرك فقط (لكنّ) .

فيبدو من عدد هذه الحروف أن الحروف الساكنة اثنان و عشرون حرفا، والمتحركة ثمانية و أربعون حرفا . أما المتحركة فالمفتوحة منها اثنان و أربعون حرفا و المكسورة منها خمسة حروف و المضمومة منها حرف واحد . فالساكن في البناء أقل من المتحرك، بل هو أقل من المتحرك بالفتح وحده . و هذا هو في حروف المعانى .

أما بناء الاسم و الفعل فليس في حاجة إلى الإحصاء، و هو جليّ أنهما قلاّ أن يبنيا على السكون . و الضمير أكثر بنائه على الفتح و قد يوجد الاسم المبني على فتحتين مثل: خمسة عشر و بين بين و صباح مساء، و لا يوجد أن يبنى على سكونين و لا على حركتين . و أما الفعل الماضي فبناؤه

على الفتح ما أمكن الفتح . و المضارع أكثر بنائه على الفتح . و الأمر وحده يبنى على السكون، و قد تقدم الإشارة إلى أن هذا لما في الأمر من معنى القوة و البت و التشدد في الطلب، و ذلك أليق بالسكون و ما فيه من شدة في النطق .

فهذا الاستشكال على نظرية إبراهيم مصطفى قد انتهى بحثه إلى تأييدها أيضا ، و أكد ما يقول من أن العرب تشير بالحركات إلى معانى في الكلام، و أنها تستخف الفتحة عن غيرها من الحركات، بل تستخفها عن السكون أيضا ، و أنها تضع السكون حيث تريد أن تشير إلى شيء من التأكيد و البت و مما فيه من معنى القوة حظ .

٦- العلامة الفرعية للإعراب

لقد إنتهي بحوث أصول إبراهيم مصطفى في علامات الإعراب الأصلية . قرر أن الضمة علم الإسناد يدليل أن كل الأسماء المعربة المضمومة ينبغى أن تكون مسندا إليه أو متحدث عنه بل في باب المنادى الذى في حالة علما مفردا أو نكرة مقصودة بنسبة إلى إضافة ياء المتكلم و في اسم إنّ . و قرر أيضا أن الكسرة علم الإضافة، فهذا وضيح لأن كل ألسماء المعربة المكسورة لا تكون في أي موقع إلا في المضاف إليه بحرف كان أو بلا حرف . و أما الفتحة ليست علامة الإعراب لأنها لا تدل على معنى شيء بل حركة خفيفة مستحبة عند العرب . و لكن كيف بعلامات الأخرى كالواو و الألف و الياء و غيرها ؟ هنا سيقدم الباحث أقوال إبراهيم مصطفى في إجابة ذلك السؤال .

كما ذكر الباحث في الباب الثاني أن العلامات الفرعية للإعراب وقعت في سبعة مواضع، و هي جمع المذكر السالم و جمع المؤنث السالم و المثنى و الأسماء الخمسة و ما لا ينصرف و الفعل المضارع المعتال الآخر و الأفعال الخمسة . فهذا هو قول النحاة . أما الدكتور إبراهيم مصطفى فإنه قال إن النحاة قد أطالوا بذكر علامات الفرعية و جعلواها نائبة عن العلامات الأصلية . و لذلك لا يبحثها

إبراهيم مصطفى إلا في ثلاثة أبواب، فسيذكرها واحدة واحدة و يبين وجه ما يقول في كل واحدة منها و يذكر دليله .

الباب الأول: باب الأسماء الخمسة

و هي الأب و الأخ و الحم و الفم و كلمة ذو . و قد يزيدون عليها كلمة "هَنُ" بمعنى متاع و يسمّون الأسماء الستة . و يجعلون الحروف نائبة عن الحركات في الدلالة على أوجه الإعراب (الرفع بالواو، و النصب بالألف، و الجر بالياء) .

فرفضه إبراهيم مصطفى و قال إنه لا حاجة إلى هذا التفصيل و التطويل، و إنما هي كلمات معربة كغيرها عن سائر الكلمات (الضمة للإسناد و الكسرة للإضافة و الفتحة في غيرهما) . و إنما مدّت كل حركات فنشأ عنها لينها ، و سبب ذلك أن كلمتي ذو و فو وضعتا على حرف واحد و غيرهما وضعت على حرفين، أحدها حرف حلقي يعنى في كلمة "أخ" . و حروف الحلقي ضعيفة في النطف، قليلة الحظ من الظهور، فليس لعضل الحلق من المرونة و القدرة على النطق و تحديد المخارج ما للسان و الشفتين . و من عادة العرب أن تستروح في النطق الكلمات و أن تجعلها على ثلاثة أحرف في أغلب الأمر، فمدّت في هذه الكلمات حركات الإعراب و مطلتها لتعطى الكلمة حظا من البيان في النطق .

إذا تفردت كلمة أب و أخ و حم (ليست إضافة) فدخل عليها التنوين أو "ال" و لا مدّ لها، فلذلك سقط الإعراب بالحرف . و ذلك لأن الكلمات قد طالت في النطق شيئا بالتنوين و أل، فأغنى ذلك عن مد الحركة الأخيرة و إحداث لينها بعدها . و قد حذف التنوين من أب و أخ و لم يكونا مضافين و لا فيهما أل فعادت الألف في الرواية:

أهدموا بيتك لا أبا لك و زعموا أنك لا أخا لك

فاضطرب النحاة، لأنهم لا يرون إعراب الأسماء الخمسة بالحروف إلا حين تكون مضافة. قالوا إن اللام زائدة و الكلمة مضافة لما بعدها، و لكن ذلك يستدعى أن تكون معرفة و "لا" لا تعمل إلا في نكرة. فكانت معضلة نحوية طال فيها الجدل لتخريج المثلين أو عدهما شاذين، و لا شذوذ و لا إعضال، و إنما هي قاعدة مطردة في هذه الكلمات: إذا أفردت غير منونة أطلقت الحركات في آخرها أطنابا فيها و تحقيقا لنطقها.

الباب الثاني: باب جمع المذكر السالم

فإن الضمة فيه علم الرفع و الواو إشباع، و الكسرة علم الجر و الياء إشباع. و أُغفِل الفتحُ لأنه ليس بإعراب فلم يقصد إلى أن يجعل له علامة خاصة، و اكتفى بصورتين في هذا الجمع.

و الدليل على أنهم عنوا بالدلالة على الجر و أغفلوا النصب أن نظيره و هو جمع المؤنث السالم رفع بالضمة و جر بالكسرة، ثم أغفل الفتح فيه أيضا كما أغفل في جمع المذكر السالم، و كانت المماثلة في الجمعية داعية إلى المشابهة في مسلك الإعراب. وقد كان مستطاعا يسيرا أن يشكل جمع المؤنث بكل الحركات. و لكن المسايرة و رعاية النظير في العربية أمر مقرر كثير الشواهد.

الباب الثالث: باب ما لا ينصرف

جعل النحاة الفتحة نائبة عن الكسرة، و لكن بيّن إبراهيم مصطفى أن الفتحة لم تنب عن الكسرة و إنما أن هذا الاسم لما حرم التنوين أشبه (في حال الكسر) المضاف إلى ياء المتكلم إذا حذفت ياؤه. فأغفلوا الإعراب بالكسرة و التجأوا إلى الفتح ما دامت هذه الشبهة، حتى إذا أمنوها بأي وسيلة عدوا إلى إظهار الكسرة. و ذلك إذا بدئت الكلمة بـ"ال" أو أُتبعت بالإضافة أو أعيد تنوينها لسبب ما. فليس مع واحد من هذه الأشياء الثلاثة شبهة الإضافة إلى ياء المتكلم.

و لم يبق من العلامات الفرعية إلا باب المثنى، و يقرر إبراهيم مصطفى أنه قد شذ عن أصله. و لكن باب التثنية في العربية غريب كباب العدد. إذ يذكر فيه المؤنث و يؤنث المذكر، و من توسع في درس المثنى و رأي وضع العرب له مرة موضع المفرد و أخرى موضع الجمع.

و إن خلاصة هذه الآراء الكثيرة أن لابد على كل التلاميذ أن يفهموا أن الإعراب ليس بتغير حركات أواخر الكلمات فقط و إنما هو دوال على معانى في الكلام حتى يعرف منها ما تشير إليها من كل علاماته. و جعل إبراهيم مصطفى ثلاثة أبواب كبيرة يشتمل على أبواب النحو الكثيرة، و هي الضمة علم الإسناد و الكسرة علم الإضافة و الفتحة ليست علامة الإعراب و إنما حركة خفيفة مستحبة عند العرب. ثم شرح أقسام المسند إليه أو المتحدث عنه في باب الضمة علم الإسناد كمبتدأ و فاعل و نائبه و ذكر أيضا أن منادى عَلَم مفرد و اسم إن من المسند إليه، و شرح أنواع الإضافة في باب الكسرة علم الإضافة كإضافة بالحرف أو الظرف و إضافة بلا هما، و شرح أن الفتحة ليست علامة الإعراب لأنها لا تدل على معنى معين كالضمة و الكسرة و ذكر أيضا دليل تخفيف الفتحة من الحركات الأخرى كما في علم مخارج الحروف و علم القافية و سبب استحبابها كما في أدة العرب أنهم يستعملونها أكثر من الحرمات الأخرى.

و بنسبة إلى هذه المواد فرأى الباحث كيفية تعليمها إلى التلاميذ. و هي تنقسم إلى أربع خطوات، منها:

١- علّم المدرس تلاميذه حقيقة الإعراب في علم النحو و هو أنه دوال على المعانى في الكلام حتى لا يرتكزوا في تغيير حركات أواخر الكلمات فقط. و بعد ذلك يشرح المدرس تعريف االمسند إليه الذى يكون أساسا في الأصل الأول يعنى الضمة علم الإسناد، ثم يبين تعريف الإضافة التى تكون أساسا في الأصل الثاني يعنى الكسرة علم الإضافة.

٢- و أما الخطوة الثانية فيشرح المدرس أن الفتحة لا تدل على معنى معين، فلذلك لا تعتبر بعلامة الإعراب و إنما هي حركة خفيفة و مستحبة عند العرب. و سبب خفتها أنها لا تكلف الناطق حين ينطق بها إلا إرسال النفس حرا و ترك مسرى الهواء أثناء النطق، و أنها أكثر الحركات استعمالا عند العرب.

٣- ثم أن يوضح المدرس أقسام المسند إليه كالمبتدأ و الفاعل و نائبه و اسم كان و أخواتها و غيرها، و أن يوضح أيضا أنواع الإضافة يعنى الإضافة بحرف الجر و بالظرف و الإضافة بلا هما، و أيضا أن يوضح أقسام المنصوبات كالمفعول به و المفعول فيه و الحال و التمييز و غيرها لفهم معانى الفتحة.

٤- و الخطوة الأخيرة أن يقوم التلاميذ بقراءة الكتب العربية لتدريبهم حتى يفهموا هذه المواد جيدا و يستطيعوا أن يطبقوها في كتابة الجملة.

الفصل الثاني: تحليل آراء الدكتور إبراهيم مصطفى

لقد ذكر الباحث من قبل أن هناك مشكلات كثيرة في تعليم علم النحو، و يحتاج معلّمو النحو على طرق التعليم المتنوعة لحلّ هذه المشكلات. و لا شك أن هذه الطرق لها عناصر مهمة تكون دور رئيسي لتكوين على تلك الطريقات، و تلك العناصر كما ذكره مولينطا سومردى هي اختيار المواد و تنظيم المواد و عرض المواد و شحذ المواد.

١- إختيار المواد

ينبغى لمعلم أن يختار المواد المناسبة لطلابه قبل أن يقدم درسا لهم، لأن لا يمكن أن يقدم كل مواد معا لا بد أن يختارها أولا حتى يستطيع الطلاب أن يتلقّوها جيدا. و المادة التى اختارها إبراهيم مصطفى هي الإعراب لأنه أساسا مهما لحصول على فهم علم النحو و بحث قليلا عن البناء. النحو هو الإعراب، و

الإعراب تغيير أواخر الكلمات لدخول العوامل عليها، ويشمل هذا الباب أي باب الإعراب كل الأبواب النحوية كباب المبتدأ و الخبر و باب الفاعل و نائبه و باب المفعولات و ما إلى ذلك.

هناك ثلاثة أُسس مهمة تقوم عليها الاختيار، و هي أهداف التعلم و مستوى قدرة المتعلم و طول وقت التعلم.

أ- أهداف التعلم

يجب على كل تدريس اللغة أن يكون له أهداف حتى لا يتردد المتعلم في تعلمه. و من أهداف تعلم النحو المشهورة هي فهم ما يقرؤه المتعلم و ما يسمعه حيث بدراسة ذلك النحو و التعرف عليه تعتدل في ذهنه المفاهيم و لا تضيع المعانى، ز وضع ما يكتبه المتعلم أو يتحدث به في صياغة مفهمة[١٤٠]. في آراء الدكتور إبراهيم مصطفى أهداف أيضا، يريد أن يجدد أبواب النحو لتيسير فهم علم النحو عند المتعلم و يختصرها إلى بعض أبواب الإعراب فقط، ثم يجعل ثلاثة أبواب كبيرة في تعليم علم النحو و هي باب الضمة علم الإسناد و الكسرة علم الإضافة و الفتحة ليست علامة للإعراب و إنما حركة خفيفة و مستحبة عند العرب ثم يذكر أن البناء أصله أن يسكن.

هذه الأبواب الثلاثة يشمل على أبواب كثيرة في النحو مثل باب الضمة علم الإسناد يشتمل على كل أسماء تعرب بالضمة أم ترفع بها و هي لا موقع لها إلا إسنادا أي تكون مسند إليه أو المتحدث عنه كالمبتدأ و الخبر و الفاعل و اسم كان و اسم إن و غيرها، و باب الكسرة علم الإضافة يشتمل على كل أسماء تعرب بالكسرة و دائما تكون الإضافة بحرف كانت أم بلا حرف فيدخل فيها باب حروف الجر.

---

[١٤٠] الدكتور حسين سليمان قورة، *دراسات تحليلية و مواقف تطبيقية في تعليم اللغة العربية و الدين الإسلامي*، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٧)، ص. ٢٦٨.

أما الهدف الآخر هو لنقد آراء النحاة المتقدمين في تعليم علم النحو خاصة في فهم الإعراب. يريد إبراهيم مصطفى أن يعلم المعلم تلاميذه أن علامات الإعراب دوال على معانى في الكلام و أن حركاتها تختلف باختلاف موضع الكلمة من الجملة و صلتها بما معها من الكلمات، فأخرى أن تكون مشيرة إلى معنى في تأليف الجملة و ربط الكلم. فلذلك يُأتى تعريفا جديدا للنحو أنه قانون تأليف الكلام و بيان لكل ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة، و الجملة مع الجملة حتى تتسق العبارة و يمكن أن تؤدى معناها. فتخرج الفتحة و يحكم أنها ليست علامة للإعراب بل هي علامة خفيفة مستحبة للعرب، لأنها لا تدل على معنى معين في الجملة كالضمة و الكسرة. لا يستطيع أن تحكم بعلم المفعول لأنها قد تدل على الحال أو التمييز أو غيرهما.

ب- مستوى قدرة المتعلم

يجب على معلم اللغة أن يهتم بأية مرحلة سوف يعلم هذه المادة، لأن مرحلة الطلاب لا يستوى بعضها بعضا. فتختلف المرحلة الابتدائية بالمرحلة المتواسطة و كذلك المرحلة العالية ولها صعوبة مختلفة أيضا في إلقاء درسها.

يرى الباحث أن آراء الدكتور إبراهيم مصطفى في تنفيذ الإعراب و البناء تقع في المرحلة العالية لأن مباحثها لا يقدر الطلاب أن يفهموها يسيرا إلا من قد درس القواعد من قبل مثل طلاب المدرسة العالية أو طلاب المعهد السلفي.

بدأ إبراهيم مصطفى بحثه بنقد آراء النحاة المتقدمين في تعليم النحو. كما بحث في باب الضمة علم الإسناد أن المنادى و اسم إنّ من المسند إليه أو المتحدث عنه، ثم ذكر دليله أن المنادى الذى حرك بالضمة هو إذا كان علما مفردا و نكرة مقصودة فرارا من شبهة الإضافة إلى ضمير المتكلم و يحكم أنه متحدث عنه كالمبتدأ و الخبر. ثم ذهب أن اسم إن أصله مرفوع بدليل ما وجده في القرآن الكريم ﴿قالوا

إن هذان لسحران يريدان أن يخرجاكم من أرضكم بسحرهما﴾[١٤١] و حديث رسول الله (إن من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون) و شعر العرب (و إلا فاعلموا أنّا و أنتم ✻ بُغاة ما بقينا في شقاق) .

هذا المثال يدل على أن المباحث في تعليم الإعراب عند الدكتور إبراهيم مصطفى ليست مباحث ابتدائية و لكن كباحث عالية . فكذلك في الأمثلة الأخرى خاصة في باب الفتحة ليست علامة الإعراب لأن في ذلك الباب بين إبراهيم مصطفى عن مخارج الحروف و علم القافية .

ج- طول وقت التعلم

و لا يعين إبراهيم مصطفى طول وقت تعلم هذه المواد لأنها تقتضى فهما عميقا عن القواعد النحوية حتى يستطيع المتعلم تطبيقها في قراءة الكتب العربية و فهمها جيدا . و إن لم تستطيع المتعلم فهمها و تطبيقها فعليه أن يطالعها مرة بعد مرة .

٢- تنظيم المواد

و بعد أن يختار المعلم المواد المحتاجة، فالخطوة التالية هي أن ينظمها قبل أن يعرضها لأن تلك المواد المختارة لا يمكن أن يدرسها المتعلم معا . وضع كومينوس (comenius) أصولا تصنيفيا لهذا التنظيم، و أصله الأساسي هو أن كل العلم جاء تدريجيا و لا تُحصّل المهرة إلا على أقساط . و رأى كومينوس أن التنظيم التصنيفي سينقص صعوبة تعلم اللغة بتنظيم تلك المواد الكثيرة إلى قِطَع مرتبة متدرّجا[١٤٢] .

وتنظيم المواد عند إبراهيم مصطفى يتكون من أربعة أسس، الأول تعريف النحو و الإعراب على نظريته و الثاني الضمة علم الإسناد و الثالث الكسرة علم الإضافة و الرابع الفتحة ليست علامة الإعراب .

---

[١٤١] طه: ٦٣.

[142] Muljanto Sumardi, *Pengajaran Bahasa Asing: Sebuah Tinjauan Dari Segi Metodologi*,…,hlm. 48.

لقد ذكر الباحث أن إبراهيم مصطفي عرّف أن النحو ليس معرفة حركة أواخر الكلمات في الجملة فقط، بل لتتسق العبارة و يمكن أن تؤدى معناها أيضا . و كذلك الإعراب، يجب أن يعرف المتعلم أنّ علامات الإعراب دوال على معانى و أن تكون مشيرة إلى معنى في تأليف الجملة و ربط الكلم . و الضمة إذا فتّشها المتعلم في جميع أبواب النحو فيجد أن الضمة ترتبط بمعنى من المعانى لا يتغير و هو الدلالة على أن الكلمة يتحدث عنها بغيرها من الكلمات . إذاً فعند ما تقصد هذه الدلالة في الكلمة تظهر الضمة عليها ، و لا تخرج الضمة عن هذا إلا في بناء أو إتباع . و أما الكسرة فهي دليل على أن الكلمة مرتبطة بما قبلها ارتباط إضافة، و بمعنى آخر تدل الكسرة في الكلمة على أن شيئا ما يضاف إليها . أما الفتحة فإنها في الكلام العربي لا تدل على شيء و إنما تستخف و يلجأ إليها عند ما لا تكون هناك دلالة يقصدها المتكلم و تقتضى الضمة أو دلالة يقصدها و تقتضى الكسرة .

٣- عرض المواد

المراد بعرض المواد هو إلقاء المواد الدراسية بعد اختيارها و تنظيمها حتي يقدر المتعلم فهمها[١٤٣] . و يعتمد هذا العرض على غرض المتعلم و مستويات قدرته .

و يناظر أهل اللغة كثيرا في طريقة تعليم اللغة كيف تتلقى محتويات اللغة إلى المتعلم حتى يفهم معناها جيدا . فلذلك قال الدكتور مولينطا سومردى هناك أربعة مناهج لحل مشكلات المعانى في إلقاء المواد الدراسية[١٤٤]، هي:

أ- منهاج فارقي (Differential)

[١٤٣] نفس المرجع، ص. ٥٢.

[١٤٤] نفس المرجع، ص. ٥٤.

هو طريقة بيان القاعدة بأساس التفريق بين اللغة الأولى و اللغة الثانية أو الأجنبية . يستعمل المعلم لغة المتعلم لتفهيم المعاني عند هذا المنهاج، يعنى شرح المواد بلغة الأم أو بترجمتها إلى تلك اللغة . و لكن ليس كل مفردات اللغة الأجنبية لها معانى متساوية في مفردات اللغة الأولى .

ب- منهاج زاعمي (Ostensive)

هو منهاج يستخدم الموضوع و الفعل و الحال في شرح المواد . ولذلك يستطيع المتعلم أن يستخدم المواد الظاهرة مثل قلم و كتاب و كرسي و غيرها لشرح معناها في اللغة المرادة .

ج- منهاج صوري (Pictural)

هو منهاج يستخدم الصور في شرح المواد . رأى كومينوس أن هناك ثلاث صور تستخدم في تعليم اللغة هي صورة موضوعية و صورة استنكارية و صورة معنوية . الصورة الموضوعية هي صورة تستخدم لتصويرة الموضوع أو النص، أما الصورة الاستنكارية هي صورة تصنع لمساعدة المتعلم في ذكر معنى الكلمة أو الجملة المعينة، و أما الصورة المعنوية هي صورة وظيفتها لتعبير المعانى .

د- منهاج سياقي (Context)

هو منهاج نظري يلقى المواد بنسبة إلى سياقها . و كلما تزيد معرفة المتعلم في المعانى، كلما يستعمل هذا المنهاج. و إذا كان المتعلم ما زال في المستوى الا بتدائية فلا يناسب أن يستخدم هذا المنهاجاً لأن معرفته عن المعانى لم تكون كثيرا .

إذاً من تفيسر هذه المناهج الأربعة قرّر الباحث أن المنهاج الذى يستخدمه إبراهيم مصطفى في تنفيذه هي منهاج سياقي، لأنه يلقى مواده بنسبة إلى سياقها مثل في مبحث تعريف الإعراب، قال أنه ليس من أجل تغيير أواخر الكلمات فقط بل هو دوال على المعانى في الجملة، و أيضا في مبحث الضمة علم الإسناد و الكسرة علم الإضافة، قرر هذا الأصلين لأجل نظرته في دلالة حركتي الضمة و الكسرة .

فالضمة تدل على معنى الإسناد و الكسرة تدل على معنى الإضافة، و قد بين الباحث شرحها في الفصل الأول. و أما في تقرير الفتحة ليست علامة الإعراب فسببه أن الفتحة لا تدل معنى شيء في الإعراب، و هذا واضح.

٤- شحذ المواد

كل تعليم قواعد اللغة لها أهداف المختلفة، و لكن أهدافها الأخير لازم أن يكون قدرة التلاميذ في تطبيق تلك القواعد جيدا شفهيا كان أو تحريريا. فلذلك يجب على المعلم أن يعطى تدريبات لهم حتى يتعود التلاميذ على تطبيقها.

و ليس في آراء الدكتور إبراهيم مصطفى بل في كتابه تدرابات لشحذ معرفات التلاميذ هذه المواد شفهية كانت أو تحريرية. و إنما ذكر إبراهيم مصطفى أمثلة في كل مباحثه لمساعدتهم في فهم المواد. فرأى الباحث في هذه المسألة أن تلك الأمثلة لم يكف لحصول على غرض أساسي يعنى لأن يقدر التلاميذ تطبيق القواعد في حياتهم إما في القراءة و إما في الكتابة، لأن الأمثلة ليست تطبيقا و إنما تفهيما و التلاميذ يحتاجون إلى تدريبات صناعة الجملة و قراءة الفقرة العربية حتى يتعودوا على تلك القواعد.

و لذلك ينبغى أن يدرّب التلاميذ هذه المواد بنفسهم لكي يفهموها فهما جيدا، و عليهم أن يقرؤوا كثيرا من كتب عربية لتطبيقها حتى يحصلوا على غرضهم في تعلم قواعد اللغة العربية.

المزايا و المثالب في آراء الدكتور إبراهيم مصطفى

و بالإضافة إلى ما قد ذكر في أبواب سابقة، يستطيع الباحث أن يلخص أن آراء الدكتور إبراهيم مصطفى لها مزايا تختلف بآراء النحاة المتقدين و تكون أساسا في تأليف كتب قواعد اللغة العربية الحديثة،

و لكن لا ينكر أيضا أن فيها مثالب تكون مشكلة أخرى في تعليم علم النحو إما أن تكون في نظريته أو في تطبيقه.

1- المزايا

أما المزايا في آراء الدكتور إبراهيم مصطفى فهي:

أ- تجديد تعليم علم النحو

لقد ذكر الباحث مرارا أن الدكتور إبراهيم مصطفى يريد أن يفهم التلاميذ الإعراب فهما جيدا، فلذلك أغلب آرائه تتكلم عن الإعراب ثم يقول في كل أبوابه أن الإعراب ليس بتغيير أواخر الكلمات فقط بل هو دوال معانى الكلمات في تأليف الجملة. و أيضا قام بتغيير تعريف النحو، فرأى أن النحو هو قانون تأليف الكلام و بيان لكل ما يجب أن تكزن عليه الكلمة في الجملة والجملة مع الجملة حتى تتسق العبارة و يمكن أن تؤدى معناها.

هذا التجديد يوجه التلاميذ إلى هدفهم الأساسي في تعلم علم النحو و هو أن يفهموا معانى الكلمات في الجملة باهتمام تغيير حركاتها و أن يستطيع كتابة الجملة الصحيحة. فليس في طريقة تعليم علم النحو الأخى تعميق فهم الإعراب مثله.

ب- اختصار أبواب النحو الكثيرة

و رأى إبراهيم مصطفى أن تختزل أبواب النحو التى تتجاوز ثلاثين بابا في ثلاثة أبواب كبيرة، هي باب الضمة علم الإسناد و باب الكسرة علم الإضافة و باب الفتحة ليست علامة الإعراب. فهذا التقسيم على أساس دوال هذه الحركات إلى معانى في الجملة، الضمة تدول على أن الكلمة مسندا إليه أو متحدثا عنه و الكسرة تدل على الكلمة مضافا إليه بحرف كان أو بلا حرف و خرجت الفتحة على أنها ليست علامة الإعراب لأنها حركة خفيفة مستحبة عند العرب.

و بالإضافة إلى أبوابها القصيرة فتكون تيسيرا للتلاميذ في تعلمهم النحو، لأن بمعرفة هذه الأبواب الثلاثة يسهل التلاميذ أن يفهموا معنى كلمة. و مثالها في الضمة علم الإسناد، إذا وجد التلميذ اسما حرك بالضمة و ليس مبنيا فهو مسند إليه أو متحدث عنه و كلمة أخرى تتحدث به نحو محمد فاهم. و لا تقصد هذه الجملة إلا أن تتحدث عن محمد بالفهم. إذا فهم التلميذ أن محمدا متحدث عنه و فاهم صفة له فلا يطيل في فهم هذه الجملة لأنه قد عرف قصد هذه الجملة.

و قياس على ذلك أن من يدرس الحساب يجب عليه أن يعرف أن أساس الأبواب في الحساب هي باب التزييد و باب التنقيص و باب التضريب و باب التقسيم، و أما أبواب أخرى فهي زيادة هذه الأبواب الأربعة. فإن أتقنها فلا يحتاج إلى إطالة سائر الأبواب.

ج- أن الدكتور إبراهيم مصطفى يدعو التلاميذ في تعميق علم النحو

فإن النحاة المتقدمين علّموهم النحو حسب التعرف فقط و أطال في قواعده مثل أن يعرفوهم أن منجا من أخد الفواقه و يحسن أكله، و أما إبراهيم مصطفى يدعوهم على بحث عن معنى الكلمة في الجملة مثل أن يعلمهم أن المنجا ليس لأكل فقط بل ينافع كثيرا في حياة الإنسان مثل لجعل عصير أو حلاوة و غيرها.

د- اختيار المواد المناسب و تنظيمها التصنيفي

إن إختيار المواد يكون تصنيفيا لأنه يختار مباحث الإعراب في آرائه. و الإعراب هو روح النحو لأن فيه معرفة معانى الكلمات بتغيير حركاتها. و يجعل أبواب علامات الإعراب أبوابا رئيسية في كتابه.

قال كومينوس في أصل التنظيم إن كل العلم جاء تدريجيا و لا تُحصّل المهارة إلا على أقساط. فقد قام إبراهيم مصطفى بهذا الأصل، و هو ينقسم آرائه على أربعة أسس و هو تجديد معرفة النحو و

الضمة علم الإسناد و الكسرة علم الإضافة و الفتحة ليست علامة الإعراب. بدأ بأمر أساسي لا بد أن يفهمه التلاميذ أولا قبل أن يأتوا إلى مواد علامات الإعراب، لأنه كباب مباحثه الذى يوجههم إلى مراده. و بعد ذلك قام بتفصيل سائر المباحث و قدّمهم في كل أبوابها شرحا وضيحا و أمثلة مناسبة.

٢- المثالب

و أما مثالب آرائه هي:

أ- مستوى قدرة فهم التلاميذ المختلفة

و هذه المواد لا يسهل فهما لكل التلاميذ، لأن مستوى قدرة فهمهم مختلف. خاصة لتلاميذ اندونيسيا، لقد كانت هذه المواد صعبة لهم إلا لمن قد تعلم النحو من قبل مثل تلاميذ المعهد السلفي أو تلاميذ المدرسة الخاصة. و هذا بسبب اختلاف طريقة تعليم المدارس في اندونيسيا التى لم تهتم كثيرا في قواعد اللغة العربية.

و لكن لم تكن هذه المواد مسألة في الدوال العربية مثل مصر و يمان و الصعودية و لبنان و غيرها بل تكون تيسيرا لهم في تعليم قواعد لغتهم.

ب- زوال معرفة وظائف الكلمات في العربية

و لا يهتم إبراهيم مصطفى معرفة و ظائف الكلمات في الجملة، لأنه يهتم بمعنى حركة الإعراب في الجملة أكثر من غيره. و هو يجمع أبواو النحو الكثيرة مثل باب المبتدأ و الخبر و اسم كان و اسم كاد و اسم إن و الفاعل و نائبه في باب واحد دون تفرقة. كما يجمع أبواب المفعولات جميعها في سلك واحد أيضا دون تمييز بين مفعول و مفعول.

ج- لم يذكر الخبر في باب الضمة علم الإسناد

ولم يذكر إبراهيم مصطفى خبرا في باب الضمة علم الإسناد . والخبر من المرفوعات لكنه لم يكن مسندا إليه أو متحدثا عنه، فهذا يخالف رأيه أن كل مرفوع مسند إليه أو متحدث عنه . فلم يكن هذا الباب واضحا ويحتاج إلى شرح آخر .

د- ليس في آرائه تدريبات وتمرينات

لقد ذكر الباحث في مبحث شحذ المواد أن ليس في آراء الدكتور إبراهيم مصطفي تدريبات و تمرينات للتلاميذ . فهذه التدريبات و التمرينات مهمة لتطبيق التلاميذ و تعودهم على هذه المواد . إن لم يكثروا بالتطبيق لم يفهموا المواد جيدا، وإن لم يفهموا لم تحقق أهداف تعلمهم .